

حيوي

تقرير
الأمين العام
عن أعمال
المنظمة
2026

الأمم
المتحدة



حيوي

تقرير
الأمين العام
عن أعمال
المنظمة
2026

المحتويات

5	مقدمة	حقوق الطبع والنشر:	صورة الغلاف:
45	تعزيز العدالة والقانون الدولي	تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/81/1)، الدورة الحادية والثمانون من منشورات الأمم المتحدة New York, NY 10017, United States of America	موظفو الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ينتظرون وصول العاملين في المجال الإنساني في بور-أو-برانس. (بور-أو-برانس؛ تشرين الأول / أكتوبر 2025)
11	تشجيع النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة	حقوق الطبع والنشر © 2026 الأمم المتحدة جميع الحقوق محفوظة	© برنامج الأغذية العالمي /إرشاد خان
19	صون السلام والأمن الدوليين	لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك نقله بالنسخ التصويري أو التسجيل أو بأي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها معروف حاليا أو يُبتكر استقبالا، إلا بإذن خطي من الناشر.	
29	التنمية في أفريقيا	توجّه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى: منشورات الأمم المتحدة United Nations Publications East 42nd Street, S-09FW001 405 New York, NY 10017 United States of America	
33	تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	البريد الإلكتروني: permissions@un.org؛ الموقع الشبكي: http://shop.un.org	
37	التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية	توجّه طلبات استنساخ مقتطفات أو النسخ التصويري إلى: مركز رخص حقوق الطبع والنشر على العنوان التالي: .copyright.com	
59	فعالية أداء المنظمة	PDF ISBN: 978-92-1157755-6 Online ISSN: 2617-2895	
		من تصميم وإنتاج: شعبة إدارة المؤتمرات، مكتب الأمم المتحدة في جنيف إدارة التواصل العالمي، الأمم المتحدة، نيويورك إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الأمم المتحدة، نيويورك	
		المصادر: جميع الصور المستعملة في هذا المنشور مستمدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وجميع البيانات الواردة في المنشور مستمدة من الأمم المتحدة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
		ملاحظة: يصدر هذا التقرير عملا بأحكام المادة 98 من ميثاق الأمم المتحدة التي تقتضي أن يقدم الأمين العام تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة. وتتطابق الأولويات الرئيسية التي يشملها التقرير مع الأولويات الثماني التي تحددها الجمعية العامة، ويتضمن التقرير فصلا أخيرا يتناول فعالية أداء المنظمة.	

مقدمة

أصبحت الحاجة إلى الأمم المتحدة أشد إلحاحا من أي وقت مضى في عالم يموج بالاضطرابات ويسوده الانقسام والغموض.

ويسرد هذا التقرير بوضوح وقائع العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بجميع وحداتها والمنجزات الملموسة التي حققها الأفراد العاملون تحت رايتها، رجالا ونساء، وما كان لهم في كثير من الأحيان من دور في إنقاذ حياة الناس.

فلم تزل أفرقة الأمم المتحدة في شتى القارات والأزمات تعمل في سبيل تحقيق السلام والنهوض بالتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتدعيمها. فقد وزعت المساعدات الإنسانية في أشد الظروف صعوبة. وساعدت بلدانا على الالتئام في سبيل إيجاد حلول لتحديات مشتركة عديدة من ضمنها أزمة المناخ والتوسع الجامح الذي تشهده التكنولوجيات الرقمية. وعملت على تدعيم القانون الدولي بواسطة ميثاق الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والإيفاء بالالتزامات القانونية الدولية.

فالجهد الذي بذلت في خلال العام الماضي بغية التخفيف من وطأة الأزمات المتناسلة ساعدت على توفير المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية لما عدده 98 مليون شخص في أفغانستان وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية والسودان وغزة وغيرها، وساهمت بذلك في صون الحقوق وتوفير الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من أشكال الدعم الأساسية.

وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز السلام بواسطة 40 بعثة من البعثات السياسية الخاصة و 11 عملية من عمليات حفظ السلام وكثيرا ما كان ذلك يحصل في مناطق هشة نكبتها النزاعات وأخرى تعاني ويلات الإرهاب.

ولقد أسدينا الدعم للحكومات في توقعها إلى الارتقاء في سلم التنمية وإنشاء مؤسسات تحتضن الجميع وبناء العيادات والمدارس والبنى التحتية وشبكات المياه والصرف الصحي، وحرصنا على أن تكون تلك الاستثمارات محصنة من تأثير الكوارث.

واعتمدت الدول الأعضاء التزام إشبيلية دعما منها لجهود تمويل التنمية، وهو يتضمن تعهدات عالمية بزيادة الاستثمار، وتوسيع نطاق تخفيف عبء الدين، وإصلاح الهيكل المالي العالمي بحيث يصبح للبلدان النامية صوت أقوى ومشاركة أكبر على نحو ينسجم والواقع الاقتصادي الراهن.

ولم نأل جهدا في التصدي لتغير المناخ والتوعية بخطرته، فحثنا البلدان على زيادة خفض الانبعاثات، والتخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري المتقلب، وتسريع عملية الانتقال العادل إلى الطاقة المتجددة.

واتخذنا في الوقت ذاته خطوات مهمة لاغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية ولا سيما الذكاء الاصطناعي ومواجهة المخاطر التي تنطوي عليها عن طريق إنشاء الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي والحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي لدعم الدول الأعضاء.



”ستظل الأمم المتحدة دائما منارة للأمل والعاون بينما نعمل مع بلدان العالم على بناء الثقة، وحفز التنمية المستدامة، والسعي إلى تحقيق ما يحتاجه الناس في كل مكان ويستحقونه من سلام وازدهار وتقدم.“

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام



أشجار الكرز المزهرة في حديقة مقل الأمم المتحدة بنيويورك، ويظهر مبنى الأمانة العامة في الوسط (نيويورك؛ نيسان/ أبريل 2025)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/لوي فيليببي

النفقات في المجالات الرئيسية ذات الأولوية في عام 2025

- الاشتراكات المقررة لحفظ السلام والمحكمتين الدوليتين
- التبرعات
- الاشتراكات المقررة للميزانية العادية

66 بليون دولار^(١)

14,5 بليون دولار

6,2 بلايين دولار

5 بلايين دولار

3,3 بلايين دولار

الأمانة العامة

منظومة الأمم المتحدة

بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة

صون السلام والأمن الدوليين
6,4 بلايين دولار

تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة
2,3 بليون دولار

التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية، بما في ذلك صناديق التمويل الجماعي
1,8 بليون دولار

فعالية أداء المنظمة
1,8 بليون دولار

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب
530 مليون دولار

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
484 مليون دولار

تعزيز العدالة والقانون الدولي
188 مليون دولار

التنمية في أفريقيا
117 مليون دولار
بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار
49 مليون دولار

يقدم الرسم البياني نظرة عامة إرشادية عن نفقات الأمم المتحدة في عام 2025 على نطاق أولوياتها الثماني. فالإنفاق، الذي بلغ حوالي 14,5 بليون دولار، شهد انخفاضاً طفيفاً عن عام 2024. ويعين الرسم البياني أيضاً على مقارنة نفقات كيانات الأمانة العامة مع نفقات منظومة الأمم المتحدة برمتها (بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج) التي تبلغ حوالي 66 بليون دولار. انظر الرسم البياني الوارد في الصفحة 66 الذي يشمل جميع المنظمات الفنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

^(١) يتعلق المبلغ بعام 2024.

يتم إيراد هذا الرسم البياني لأغراض توضيحية لا غير. وتختلف السنة المالية للميزانية العادية (2025) والسنة المالية لعمليات حفظ السلام (2024/2025). والموارد موزعة على الأولويات بالاستناد إلى الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وترتكز البيانات المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة على التقارير الإرشادية المقدمة إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وللاطلاع على المعلومات التفصيلية، يُرجى العودة إلى البيانات المالية المراجعة.



عامل في المجال الإنساني يتواصل مع أفراد المجتمع المحلي في إقليم ماسيسي بمقاطعة كيفو الشمالية، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في أعقاب النزوح الناجم عن اشتداد القتال. (كيفو الشمالية؛ أيار/مايو 2026)

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/فرانسيس مويزي

ويتطرق هذا التقرير أيضاً إلى الجهود الجارية لتنفيذ ميثاق المستقبل وترجمة التزاماته إلى أفعال ملموسة ومن جملتها الإسراع بالتقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتدعيم جهود الوقاية من نشوب النزاعات وبناء السلام، وتشجيع جهود نزع السلاح، واستعراض عمليات حفظ السلام، ودعم الشباب والأجيال المقبلة، وقياس التقدم المحرز في اعتماد معايير أخرى لقياس التقدم تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وإصلاح المؤسسات بما يجعلها تواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين.

واستمر طيلة العام العمل على تقوية المنظمة نفسها. فمبادرة الأمم المتحدة 80 التي تستند إلى الإصلاحات المنجزة على امتداد العقد الماضي، تسهم في جعل عمل الأمم المتحدة في خدمة شعار "نحن الشعوب" أكثر مرونة وتكاملاً وفعالية.

ولم يكن ليتأتى شيء من هذا لولا تفاني موظفي الأمم المتحدة في أنحاء العالم قاطبة. ويستعرض هذا التقرير الجهود الدؤوبة في سبيل النهوض بالتكافؤ بين الجنسين وتقوية التمثيل الجغرافي ومكافحة العنصرية ودعم الصحة النفسية وتهيئة أماكن عمل يعم فيها الأمان والاحترام في أرجاء المنظومة كافة.

وإنني لأفتخر أشد الافتخار بكل الإنجازات التي حققناها أثناء العقد الماضي وبجميع القيم التي نعمل من أجلها في ظل ما يعتل في العالم من قلق.

وسوف تبقى الأمم المتحدة أبدا مشعل الأمل ومصدر المساعدة إذ نعمل مع بلدان العالم على بناء الثقة وتحريك عجلة التنمية المستدامة والسعي إلى إحلال السلام والرخاء والتقدم الذي يرنو إليه الناس ويستحقونه في كل مكان.

عام العمل

ميثاق المستقبل

اعتمد ميثاق المستقبل في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عقد في عام 2024، وهو يمثل هذا الميثاق سويا مع التعااهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة التزاما جماعيا بتجديد تعددية الأطراف وبمواجهة التحديات الناشئة والوفاء بالالتزامات القائمة ومنها أهداف التنمية المستدامة.

وقد بدأ تنفيذ الميثاق بالفعل ويشمل وجوها عديدة من ضمنها توطيد الحوكمة الرقمية، وتعميق عمل الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية، ووضع مؤشرات للتنمية المستدامة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل وقع ارتفاع النفقات العسكرية على أهداف التنمية المستدامة، واستعراض مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. وعلى الصعيد القطري، تعمل منظومة الأمم المتحدة مع الحكومات لترسيخ تنفيذ ميثاق المستقبل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والجهود الرامية إلى الإسراع بالتقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة.



مبادرة الأمم المتحدة 80

أعلنت مبادرة الأمم المتحدة 80 في إطار جهود الأمين العام من أجل إصلاح الأمم المتحدة وتمتينها بمناسبة حلول الذكرى الثمانين لتأسيسها، وهي تهدف إلى تبسيط الهياكل وزيادة فعالية الأداء وتحسين الكفاءة بما يساعد على تمكين منظومة الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل. وفي ضوء التوقعات بانخفاض إجمالي الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة بنحو 25 في المائة في الفترة من 2024 إلى 2026، تعمل المبادرة على الدفع بالإجراءات الرامية إلى زيادة أثر الأمم المتحدة وخفض مظاهر الازدواجية في عملها والتغلب على تجزؤه.

وقد بدأت المبادرة تؤتي أكلها بالفعل. ففي الأمانة العامة، أُعيدت صياغة مقترحات الميزانية من أجل دعم تحول المنظمة إلى مؤسسة أكثر مرونة وقدرة على التكيف وفعالية من حيث التكلفة. واعتمدت الجمعية العامة قرارا تاريخيا يهدف إلى تحسين طريقة وضع الولايات وتنفيذها واستعراضها. وتتخذ منظومة الأمم المتحدة تدابير لتوحيد الهياكل وتوسيع نطاق الخدمات الإدارية المشتركة وهذا ما يساعد الأمم المتحدة على أداء مهامها بمزيد من الاتساق وبتكلفة أدنى. وقد بدأت هذه التغييرات بعضها مع بعض تؤتي ثمارها على أرض الواقع.



رئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، تلقي كلمة أمام الجمعية العامة خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة.

(نيويورك؛ أيلول/سبتمبر 2025)

© مكتبة صور الأمم المتحدة/مارك غارتن

تعزيز الحوكمة الرقمية

بعد مرور عامين على اعتماد التعااهد الرقمي العالمي، أصبح هذا الصك أكثر أهمية من أي وقت مضى وهو الإطار العالمي الشامل للتعاون الرقمي وحوكمة الذكاء الاصطناعي. ودعمت الأمم المتحدة الدول الأعضاء في إنشاء أول فريق علمي دولي مستقل على الإطلاق يُعنى بقضايا الذكاء الاصطناعي ابتغاء تقديم تقييم عالمي موثوق لحالة الذكاء الاصطناعي وتأثيراته يكون مرتكزا على العلم ولا يستثنى من المشاركة فيه أحد. وقدمت الأمم المتحدة أيضا، بإشراف مشترك بين إستونيا والسلفادور، الدعم للحوار العالمي الأول بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي الذي اجتمع فيه ممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبحث الآثار المترتبة على هذه التكنولوجيا المتعاظمة القوة في مجالي السياسة العامة والحوكمة. وسعيا من الأمم المتحدة إلى الإسهام في سد الفجوة العالمية الحاصلة في ميدان الذكاء الاصطناعي، فقد طورت أيضا عناصر أساسية مستمدة من تقرير الأمين العام بشأن خيارات التمويل الطوعي المبتكر لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي (A/79/966) في البلدان النامية.

وعلاوة على التعاون الرقمي، نشر المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمين العام مذكرات موجزة حول أحدث التطورات العلمية من قبيل البيولوجيا التركيبية والحوسبة الكمية إضافة إلى خداع الذكاء الاصطناعي والتحقق منه.

ولم تزل الأمم المتحدة تسعى إلى تنفيذ برنامج عمل التحول الذي وضعته في إطار مبادرة الأمم المتحدة 2.0، فانكبت على تحديث مجموعات المهارات في ميادين البيانات والتحول الرقمي والابتكار والاستشراف الاستراتيجي وعلوم السلوك.



النهوض بمشاركة الشباب على نحو مجد

يتزايد دور الشباب في رسم التدابير المناسبة لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحا التي يشهدها العالم. ودعما لهذه الجهود، عمل مكتب الأمم المتحدة للشباب على تقوية قدرة المنظمة على العمل مع الشباب ومن أجلهم فساعد ذلك على زيادة تواصل الشباب مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وعلى الربط بين شتى المنظمات التي يقودها الشباب.

وساعد المكتب على مشاركة الشباب في تنفيذ ميثاق المستقبل وإحراز تقدم في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وأعد المبادئ الأساسية للمشاركة المجدية للشباب وأشرك أكثر من 75 000 شاب من أرجاء العالم في تحديد الأولويات لتشكيل عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب.



تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

مع تباقي أقل من خمس سنوات على عام 2030، لا يزال التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة متفاوتا وغير كاف. وما انفكت التحديات العالمية تعرقل التنفيذ ومن جملتها تغير المناخ والنزاعات والضغوط الاقتصادية. وعلى الرغم من أن 36 في المائة من الغايات تمضي في طريقها إلى الإنجاز بحلول ذلك الموعد أو تحرز تقدما متوسطا، فإن 64 في المائة لا تسير في المسار السليم، مما يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وموسعة ومنسقة.

وقد دعمنا الدول الأعضاء في الدفع قدما بعجلة التنمية المستدامة عن طريق الالتزامات السياسية الجديدة التي أمّناها والتوجيهات السياساتية التي أسديناها والشراكات قمنا بتعبئتها. وساعد منسقونا المقيمون في تعظيم أثر عملنا الميداني وموامة جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الاحتياجات الوطنية وإقامة تحالفات لتعبئة رأس المال من القطاعين العام والخاص.

تنفيذ خطة عام 2030

لقد تمكنا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025 من أن نجتمع بين أكثر من 100 مسؤول حكومي رفيع المستوى و 800 ممثل عن هيئات المجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز صوب التنمية المستدامة.

ويسرنا اعتماد توافق آراء جنيف من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام، معيدين بذلك تأكيد أهمية وجود نظام تجاري قائم على القواعد.

وساعدنا أكثر من 1 500 من الجهات المعنية المحلية على المشاركة في العمليات السياساتية العالمية وساهم ذلك في توفير تمويل جديد لآليات التمويل المحلية في ثمانية بلدان. ففي كابو فيردى، على سبيل المثال، أفضى ذلك إلى زيادة التمويل المخصص لإيجاد اقتصاد دائري أكثر استدامة.

مبادرة الأمم المتحدة 80



اكتشف كيف نربط بين البيانات والمعرفة والخبرات من أجل التنمية المستدامة.

برامجنا

- دعم الأجهزة العالمية لتقرير السياسات
- التعاون الدولي من أجل التنمية
- التعاون الإقليمي من أجل التنمية
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

فريقنا

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مكتب التنسيق الإنمائي
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- اللجان الإقليمية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مكتب شؤون الفضاء الخارجي



تلامذة يحضرون درسا في فصل دراسي أعاد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تأهيله حديثا في ولاية هرات، أفغانستان.
(هرات: تشرين الأول/أكتوبر 2025)
© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / شيرين نيكزاد

تجاوز الناتج المحلي

الإجمالي لقياس ما يهم

أنشأنا فريق الخبراء الرفيع المستوى
المعني بوضع مقاييس تتجاوز الناتج
المحلي الإجمالي، تماشياً مع ميثاق
المستقبل. وقدم الفريق تقريره النهائي
إلى الجمعية العامة، حيث حدد مؤشرات
الرفاه استناداً إلى مشاركة واسعة من
الجهات صاحبة المصلحة. ومن المتوقع
أن يتم دمج هذه المقاييس في النظم
الإحصائية الوطنية وأن يسترشد بها
في تقرير السياسات.

الزخم العالمي

نحو المدن المستدامة

اكتسب التقدم المحرز لإجراء استعراض منتصف المدة للخطة الحضرية الجديدة لعام 2026 زخماً، بمشاركة 25 كياناً تابعاً للأمم المتحدة، وأكثر من 220 شريكاً، وأكثر من 1 300 مشارك من 115 بلداً. وارتفع عدد التقارير المرحلية الوطنية المتوقعة إلى 69 تقريراً، بعد أن كان 40 تقريراً في السابق. وزادت حواراتنا السياسية وسلسلتنا للتعليم لتعزيز القدرات الوطنية في مجال السياسات المتكاملة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التنمية الحضرية المستدامة.

توسيع نطاق التمويل المخصص للتنمية

بِشْرنا في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية التّام أكثر من 15 000 مشارك مثلما ساهمنا في تأمين اعتماد التزام إشييلية. وأسفر ذلك عن إعلان تعهدات جديدة لسد النقص الحاصل في تمويل أهداف التنمية المستدامة والبالغ 4 تريليونات دولار سنوياً، ومعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون، والمضي قدماً في إصلاح الهيكل المالي الدولي. وأعلننا أيضاً مبادرة ترمي إلى توسيع نطاق جهود التمويل المحلي انسجاماً مع ميثاق المستقبل.

وبفضل إعادة تنظيم المنتدى الدولي للأعمال التجارية، كان المؤتمر أيضاً منعطفا مفصليا في تتبعبئة قادة الأعمال على الصعيد العالمي من أجل حشد رأس المال الخاص وتعميق انخراط القطاع الخاص وتوسيع نطاق تقاسم المخاطر.

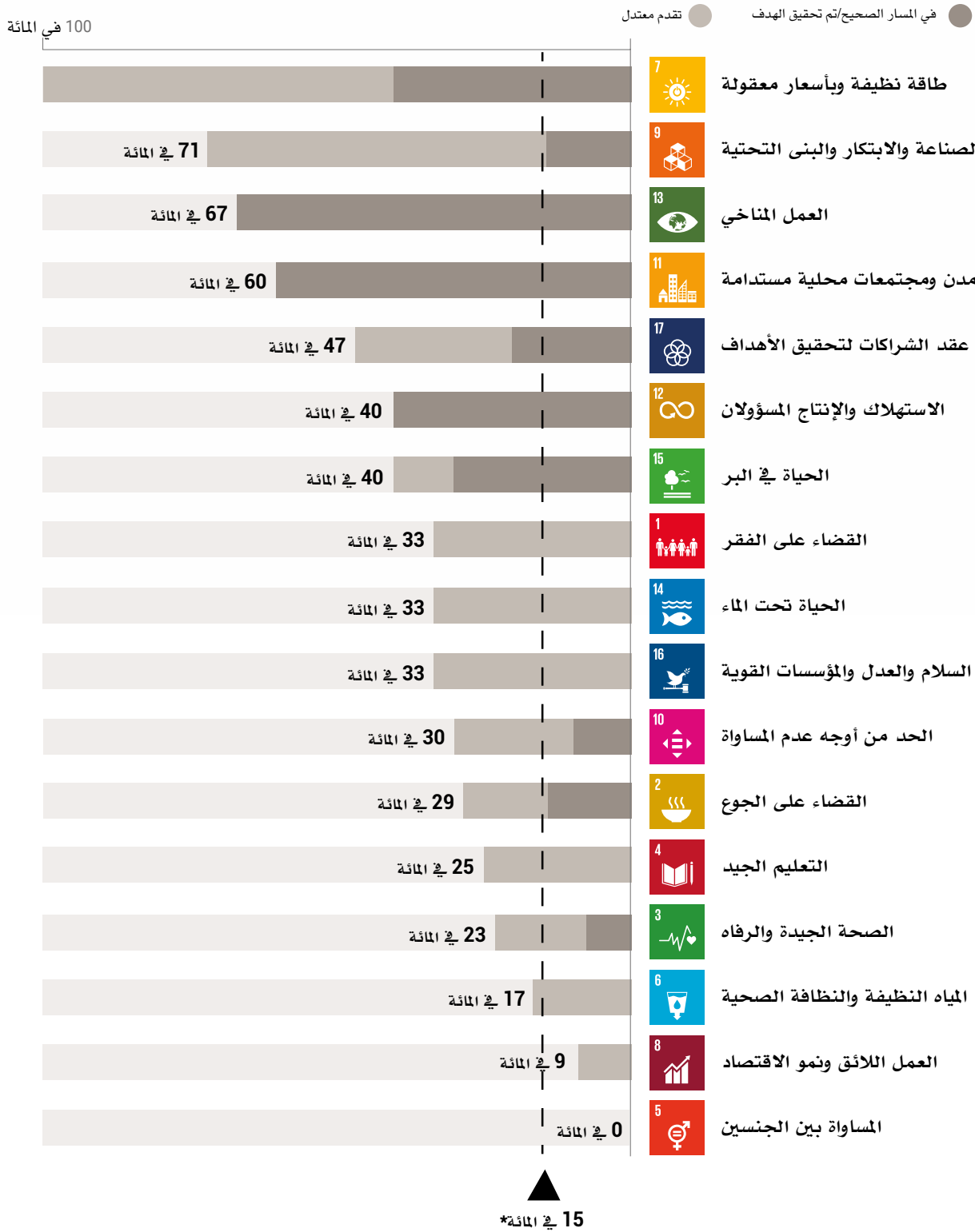
إشراك الجميع بلا استثناء

من المعالم البارزة التي تحققت في عام 2025 أننا دعونا أكثر من 14 000 جهة ذات مصلحة من 175 بلدا إلى الالتئام في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية لاعتماد إعلان الدوحة السياسي، مؤكدين مجددا الالتزامات العالمية المتعلقة بإقامة مجتمعات منصفة لا يُقصى فيها أحد. وساهمنا في إنشاء منصة حلول الدوحة للتنمية الاجتماعية التي عرضت أكثر من 100 مبادرة تهدف إلى تسريع وتيرة التقدم ودعم التعلم من الأقران. وكان للتقرير الاجتماعي العالمي لعام 2025 أثر في نتائج مؤتمر القمة، حيث سلط الضوء على انعدام الأمن الاقتصادي وعدم المساواة وتدهور الثقة كأسباب في تضعف التلاحم الاجتماعي.

وعملنا مع الدول الأعضاء على وضع خطط سياسية رئيسية لضمان عدم ترك الفئات الضعيفة خلف الركب. وحققت الدول تقدماً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وشمل ذلك التركيز مجدداً على نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وفي أثناء الاجتماع المخصص لتقييم حصيلة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، جدد ما عدده 3 500 مشارك من 148 بلدا تأكيد ضرورة التحرك لمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي، وشددوا على أهمية إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق الحلول. واعتمدت الدول الأعضاء أيضاً خططا جديدة لدعم البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، بالتركيز على التجارة والبنية التحتية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وستساعد سندات الأثر الجديدة البالغة قيمتها 200 مليون دولار ما لا يقل عن 30 بلدا من تلك البلدان على تحسين البيانات المناخية الحيوية. وقدمنا توصيات سياسية لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة أزمة الإسكان العالمية وأسدينا المشورة إلى 15 بلدا في مجال الارتقاء بالمستوطنات غير النظامية والأحياء الفقيرة.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030: لمحة عامة عن التقدم المحرز

أو التي تم تحقيقها أو التي يتحقق فيها تقدم معتدل.



* يبدو أن 15 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة القابلة للتقييم أُحرز فيها تقدم كاف يكفل تحقيقها بحلول عام 2030.

دعمنا للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

36

بلدا تلقت الدعم في مجال الكشف عن وقوع تسربات الميثان، ما أدى إلى تصلحيات حالت دون انبعاث 1 200 طن من هذا الغاز يوميا

2.3 مليون

شخص يتوقع أن يستفيدوا من مشاريع الحفظ والإصلاح التي تقودها المجتمعات المحلية

170 مليون دولار

تم حشدتها لمساعدة البلدان في تعزيز نظم الإنذار المبكر

170000

كيلومتر مربع من المناطق البرية والبحرية تخضع لإدارة محسنة في 148 بلدا

العمل المناخي

أصدرنا تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2025 الذي بين أن المساهمات المحددة وطنياً قصرت عن بلوغ هدف إبقاء ارتفاع درجات الحرارة ضمن حدود 1,5 درجة مئوية ودعونا فيه إلى اتخاذ إجراءات أسرع وأوسع. وأسدينا الدعم في الوقت نفسه إلى البلدان النامية في تمتين خططها المناخية من أجل بناء اقتصادات أكثر استقرارا واستدامة، وأسهمنا بذلك في حث أكثر من 100 بلد على تقديم تقارير حول 5 000 سياسة مناخية في إطار اتفاق باريس.

وساعدنا البلدان في شتى أرجاء العالم على بناء قدرتها على الصمود بفضل الابتكار والإدارة المستدامة للموارد. وفي أثناء دورة الإبلاغ الأخيرة، قدمنا الدعم لما عدده 48 بلدا في تقديم تقاريرها الوطنية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030، في حين تلقى خبراء من 20 بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التدريب على إدارة الغابات. وأسدينا الدعم أيضا للبلدان النامية الغنية بالموارد من أجل مواءمة فرص استغلال الموارد المعدنية والانتقال الطاقى مع التنمية الشاملة للجميع. وساعدنا مجموعة أولى من البلدان في إنشاء توائم رقمية للمدن، تستخدم معلومات الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي لمحاكاة ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات افتراضيا لكي يتمكن القادة من اتخاذ قرارات أفضل وتحسين نظم الإنذار المبكر.

وساعد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في الدفع بعجلة تصديق الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وقد حضر المؤتمر أكثر من 15 000 مشارك وجرى في أثنائه أيضا تعبئة 800 تعهد طوعي واعتمدت فيه الدول الأعضاء إعلانا سياسيا يرمي إلى زيادة الاستثمارات المحيطية.



مبادرات الأمين العام الرامية إلى تسريع وتيرة العمل المناخي وبناء القدرة على الصمود



نداء للعمل بشأن الميثان. خفض الميثان لإبقاء هدف حصر درجات الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية في متناول اليد.



نظم الإنذار المبكر للجميع. توفير نظم إنذار مبكر منقذة للحياة للجميع بحلول عام 2027.



ارتفاع مستوى سطح البحر. إطلاق نداء استغاثة عالمي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر.



المعادن الحرجة للانتقال الطاقى. بناء سلاسل قيمة عادلة ومنصفة للمعادن.



معيار المصادقية لتحقيق صافي انبعاثات صفري. تحويل التعهدات إلى خطط موثوقة وخاضعة للمساءلة.



نداء إلى العمل من أجل مواجهة الحرارة الشديدة. حماية الأشخاص الضعفاء والعمال من الحرارة القاتلة.

المساواة بين الجنسين

لقد عملنا من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين بفضل ما قدمناه من مساعدة ترمي إلى تحويل قيادة المرأة وسلامتها ومشاركتها إلى جزء صميم من عملية صوغ السياسات العامة. وساهم الدعم الذي أسديناه في اعتماد أو تعديل نظم التحصيص الجنساني في المحافل السياسية في ألبانيا وزامبيا وقيرغيزستان، ونفذنا في الآن ذاته برامج لبناء القدرات استفاد منها أكثر من 3 000 من القيادات النسائية والمرشحات. ودعمنا أيضا ما يفوق 70 مبادرة تهدف إلى التصدي للعنف ضد النساء المشتغلات بالعمل السياسي عن طريق الإصلاح التشريعي والرصد وتدريب الشرطة وسن بروتوكولات تنظم الممارسة الانتخابية. وفي المناطق المنكوبة بالأزمات، أنشئ فريق استشاري نسائي في السودان بالاستفادة من الخبرة المكتسبة في أفغانستان والجمهورية العربية السورية بهدف ضمان مشاركة النساء في تنسيق أنشطة العمل الإنساني ووضع برامجه.

وقدمنا المساعدة في تقوية النظم المطلوبة لتحويل الالتزامات إلى تغيير دائم. وساهمنا في النهوض بنظم الرعاية المراعية للمنظور الجنساني في ست مناطق وشمل ذلك دعم 18 بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل توسيع نطاق الخدمات وتقوية السياسات. واستثمرنا كذلك في نظم البيانات الجنسانية والقدرات الوطنية في أكثر من 70 بلداً، فساعدنا بذلك على رفع نسبة توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين إلى 63 في المائة بحلول عام 2025، مقارنة بنسبة 26 في المائة في عام 2016.

دعمنا للمرأة في المناصب القيادية

3000

قائدة ومرشحة تلقين الدعم من خلال برامج بناء القدرات.

73

مبادرة للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

نظام المنسقين المقيمين تحت المجهر

93 في المائة

من الحكومات المضيفة تفيد بأن المنسقين المقيمين أصبحوا أكثر قدرة على ضمان اتساق عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية

86 في المائة

من الحكومات المضيفة تفيد بوجود قيادة فعالة للنهوض بالأولويات الوطنية

59 في المائة

من المنسقين المقيمين ينتمون إلى بلدان مستفيدة من البرامج

53 في المائة

من المنسقين المقيمين هم من النساء



عمال يزيلون الأنقاض في أحد أسواق حلب، الجمهورية العربية السورية، في إطار مشروع لإزالة الأنقاض وإعادة التدوير تدعمه الأمم المتحدة.
(حلب؛ كانون الأول/ديسمبر 2025)
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/أديب السيد

نظام المنسقين المقيمين

كفل نظام المنسقين المقيمين استمرار قيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي قدمت دعماً تفوق قيمته 45 بليون دولار في أكثر من 160 بلداً وإقليماً، وذلك في وقت تعمل فيه منظمات الأمم المتحدة على التكيف مع المتطلبات المتغيرة وتفاقم شح الموارد.

وكان للعمل المضطلع به أثر مهم إذ أبلغ 86 في المائة من الحكومات المضيفة عن وجود قيادة استراتيجية فعالة في الدفع بالأولويات الوطنية، وأبلغ 93 في المائة عن تعزيز قدرة المنسقين المقيمين على ضمان التجانس بين الأفرقة القطرية مقارنةً بالوضع الذي كان قائماً قبل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019. وساهمت أفرقتنا القطرية في الدفع قدماً بعجلة التقدم الجماعي في ميادين من بينها على سبيل المثال مكافحة المعلومات المضللة على الإنترنت في كوستاريكا، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في جورجيا، وعملية انتقال الأمم المتحدة في العراق، وإصلاح تمويل الرعاية الصحية في سيراليون، والإجراءات المتخذة لمكافحة العنف الجنساني في فييت نام.

الدعم الإقليمي

ساعدت اللجان الإقليمية الخمس في الدفع بعجلة تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تشجيع حلول ملائمة لاحتياجات المناطق وتيسير التعلم من الأقران وتشجيع التوافق في الآراء وتعبئة الشراكات. وعقدت منتديات حول قضايا التنمية المستدامة أتاحَت للدول الأعضاء فرصة لتحديد أولويات العمل الرامي إلى سد النقص في التمويل وتعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتدعيم المساواة بين الجنسين وإجراء إصلاحات من أجل زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والنهوض بقطاع الطاقة والحماية الاجتماعية. ففي أفريقيا، زادت اللجنة الإقليمية أيضاً من دعمها لتنفيذ الاتفاق التاريخي المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ووفرت اللجان الإقليمية كل في منطقته أدوات عملية لوضع السياسات من بينها إنشاء قاعدة بيانات للسياسات المتعلقة بالشيخوخة ترصد أكثر من 100 1 سياسة في أوروبا وأمريكا الشمالية ووسط آسيا؛ واستحداث منصة إلكترونية تستخدم بيانات الاستقصاءات الوطنية لإيجاد حلول سياساتية لصالح الفئات الأبعد عن الركب في آسيا والمحيط الهادئ؛ وإنشاء منصة لمعالجة الديون على النحو الأمثل مدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في غرب آسيا؛ وإقامة منصة مستوفاة للتعدادات السكانية تتيح إجراء تحليل بالغ الدقة لما عدده 250 مليون مسكن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الفصل الثاني

صون السلام والأمن الدوليين

شهدت الحالة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في عام 2025 تدهورا بسبب استمرار النزاعات في العديد من المناطق وازدياد حالات تجاهل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فقد عادت الحروب لتتشب بين الدول من جديد، وأصبحت النزاعات ذات طابع إقليمي أكبر، وتسببت الانقسامات الجيوسياسية في عرقلة مسارات السلام. وكان المدنيون أشد تضررا من هذه الأوضاع.

وقدمنا الدعم للدول الأعضاء في ميادين الوقاية والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام وتحريك العمليات السياسية وعمليات الانتقال السلمي بواسطة أدوات من ضمنها 40 بعثة سياسية خاصة و 11 عملية من عمليات حفظ السلام.

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

عملنا على تيسير المداوالات الحكومية الدولية بشأن السلام والأمن، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، فدعنا أكثر من 500 جلسة رسمية وغير رسمية وأسهمنا في اعتماد ما يزيد على 50 قراراً و 8 بيانات صادرة عن رئاسة المجلس بالتركيز على الحالة في الشرق الأوسط.

مبادرة الأمم المتحدة 80

استكشف الكيفية التي نكيف بها عمليات الأمم المتحدة للسلام لتحقيق أثر أكبر



برامجنا

- منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها
- سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
- دعم بناء السلام
- المساعدة الانتخابية
- السياسات والتقييم والتدريب
- حماية المدنيين

فريقنا

- إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
- إدارة عمليات السلام
- بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومكاتب الدعم
- الممثلون الخاصون المعنيون بالعنف ضد الأطفال، والأطفال والنزاعات المسلحة، والعنف الجنسي في حالات النزاع
- المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية



فردان لحفظ السلام تابعان للأمم المتحدة يوزعان اللوازم المدرسية في إحدى المدارس بمدينة غوبونغو، بانغي، بجمهورية أفريقيا الوسطى.
(بانغي؛ شباط/فبراير 2026)

© بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى/ليونيل



قيادات نسائية يشاركن في اجتماع للمنتدى الوطني للنساء من أجل السلام، في إطار مبادرة تدعمها الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة في المجالين الاجتماعي والسياسي.

(هويهويتيناغو؛ شباط /فبراير 2025)

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ أليخاندرا تشيكاس

نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين

35 في المائة

نسبة النساء من بين رؤساء البعثات ونواب رؤسائها، مقابل 24 في المائة في عام 2015

23 في المائة

نسبة النساء من بين المراقبين العسكريين والضباط العسكريين، مقابل 18 في المائة في عام 2020

المرأة والسلام والأمن

قمنا بتشجيع مشاركة المرأة على قدم المساواة وبطريقة مجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية في المستويات كافة. ففي مؤتمر أببي المعني بالهجرة الذي يُعقد مرتين في السنة، على سبيل المثال، ساهمت الجهود التي بذلناها في التوعية وتقديم الدعم في ارتفاع مشاركة النساء من 19 في المائة في عام 2023 إلى 41 في المائة فتعزز بذلك دور المرأة في صنع القرار على المستوى المحلي. وفي أفغانستان وفي ظروف يطبعها تزايد القيود المفروضة على حقوق المرأة، تواصلنا مع سلطات الأمر الواقع وأصحاب المصلحة الآخرين للدعوة إلى حماية حقوق المرأة ومشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والعامة. وقدمنا الدعم أيضا لجماعة شرق أفريقيا في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وشمل ذلك اعتماد مسودة استراتيجية وخطة عمل ووضع خطوات للمضي قدماً في تنفيذها.

عملنا في مجال حفظ السلام

52 000

العدد الإجمالي لأفراد حفظ السلام النظاميين والموظفين المدنيين

114

عدد البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة

جهودنا في مجال الوساطة

155

من مهام دعم الوساطة بشأن تصميم العمليات، والمسائل الدستورية، والترتيبات الأمنية، والقضايا الجنسانية والإدماج، والموارد الطبيعية

27

من السياقات القطرية في خمس مناطق

وعلى صعيد البلدان والمناطق، ساعدنا في النهوض بالحوار السياسي وتخفيف حدة التوترات.

ففي السودان، عقدنا اجتماعاً للمجموعة الاستشارية المعنية بالسودان بهدف تحسين تنسيق مبادرات الوساطة، وعملنا مع الشركاء المتعددي الأطراف لدعم الحوار المدني تمهيداً لعملية سياسية تجري مستقبلاً.

وفي هايتي، عملنا مع شركاء محليين وإقليميين لتشجيع ترتيبات العملية الانتقالية الشاملة للجميع. وفي سياق الانتقال من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني إلى قوة قمع العصابات وعملاً بقرار مجلس الأمن 2793 (2025)، أنشأنا مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي بهدف تحسين الدعم العملي لقوة قمع العصابات ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من الكيانات.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمنا الدعم لعملية السلام فساهمنا في تحسين الحالة الأمنية وفي إجراء انتخابات سلمية في أنحاء البلد. ويسرنا أيضاً عقد حوار مجتمعي عبر الحدود بين المجتمعات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان فساعدنا بذلك على تخفيف حدة التوترات الإقليمية.

وفي جنوب السودان، ساعدنا في تعزيز حماية المدنيين بواسطة مزيج من الأدوات منها الوجود بهدف الوقاية في المناطق المعرضة لمخاطر كبيرة والحوارات المجتمعية والبرامج الرامية إلى تقوية القدرات المؤسسية في مجال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفرنا الحماية للمدنيين المستضعفين بطرق من بينها تسيير دوريات يومية واستخدام نظم الإنذار المبكر والتواصل مع المجتمعات المحلية، مع دعم العمليات السياسية للمساعدة في النهوض بتسوية سلمية للنزاع، كل ذلك في ظروف يطبعها تجدد القتال في المنطقة الشرقية وما ترتب عليه من خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

وفي ليبيا، طرحنا خارطة طريق سياسية تفضي إلى إجراء انتخابات، ودشنا حواراً بمشاركة ليبية واسعة للمساعدة في توحيد المؤسسات وتدعيم الحوكمة والمساءلة وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات وطنية. وقدمنا الدعم أيضاً للانتخابات البلدية على الصعيد الوطني للمساعدة في الحفاظ على الجاهزية الانتخابية وعلى ثقة الجمهور في العملية.

وفي قبرص، ساهمت المساعي المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في خلق زخم جديد أسفر عن التوصل إلى اتفاق على 10 مبادرات لبناء الثقة وساعد على إبقاء الباب مشرعاً في وجه الحوار السياسي والطائفي.

العنف ضد الأطفال، والأطفال في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي في حالات النزاع، ومنع الإبادة الجماعية

لقد تحققنا مما يزيد على 38 500 من الانتهاكات الجسيمة التي طالت أكثر من 24 000 من الأطفال، وكان القتل والتشويه ومنع وصول المساعدات الإنسانية وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة من بين الانتهاكات الأكثر شيوعا. وقدّمنا أيضًا الدعم، بما في ذلك الحماية، وتعقب الأسر، ولمّ الشمل، وإعادة الإدماج، لأكثر من 13 000 طفل تمكّنوا من الخروج من القوات أو الجماعات المسلحة. وارتفع معدل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المتخذ أسلوبا في الحرب وأعمال الإرهاب ارتفاعا حادا في 21 منطقة تشهد نزاعات. وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على إمكانية الوصول والتمويل، واطبنا على العمل مع الأطراف المعنية لضمان اتخاذ تدابير وقائية ملموسة تنسجم ومقتضيات القانون الدولي. وواصلنا توفير خدمات الإنذار المبكر بالجرائم الفظيعة ودعمنا الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التصدي لهذه الجرائم عن طريق تقديم توصيات بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار والممرات الإنسانية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر في المدى الطويل.



برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
والمركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب يشتركان في
تنفيذ إجراءات ضمان الجودة المتعلقة بالتدمير الآمن للمتفجرات من
مخلفات الحرب في منطقة الكراريم.
(مصراتة؛ تشرين الأول/أكتوبر 2025)
© دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام/منظمة السلام الليبية

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

حقق الدعم الذي قدمناه في ميادين سيادة القانون وضبط الأمن وإزالة الألغام والعدالة والإصلاحات نتائج ملموسة في سياقات متعددة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، ساهمنا في إجراء أكثر من 3 750 من التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات التي قادتها السلطات الوطنية في جرائم ذات صلة بالنزاعات. وقد ساعدنا بما بذلناه في البلدين الأولين من جهود في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أكثر من 31 000 مستفيد، وساهمت مبادراتنا لإصلاح قطاع الأمن في توطيد المؤسسات في أكثر من 10 بلدان. وفي السودان، تمكّنت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لنا من الوصول إلى 2,6 مليون شخص من خلال التوعية بالمخاطر، وقامت بإزالة 1 000 لغم أرضي وذخيرة غير منفجرة. وفي غزة، قمنا بتوعية حوالي 300 000 شخص بمخاطر الذخائر المتفجرة، وكفلنا سلامة 545 بعثة إنسانية مشتركة بين الوكالات، فأدى ذلك إلى تسهيل إيصال المساعدات المنقذة للحياة.

عملنا في مجال
الإجراءات المتعلقة
بالألغام

69 000

من المتفجرات الخطرة تم تدميرها
في 19 بلدا وإقليما



منظور عام لجلسة مجلس الأمن بشأن
الأطفال والتكنولوجيا والتعليم في ظل
النزاعات.
(نيويورك؛ آذار/مارس 2026)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/مانويل
إلياس



عضوة في فريق لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة
يتألف كلية من النساء تتفاعل مع نساء محليات
في بايديت، جنوب السودان، لمناقشة الاحتياجات
المجتمعية والشواغل المتعلقة بالحماية
(بايديت، أيار/مايو 2025)
© بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

دعم بناء السلام

توجت عملية استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 باعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن قراراتين توأمين. ويهدف الاستعراض إلى زيادة قدرة عملنا على التأثير بسبل من بينها الارتقاء بالدعم المقدم لجهود الوقاية التي تقودها البلدان على الصعيد الوطني انسجاما مع ما ينص عليه ميثاق المستقبل. وقدمنا للجنة بناء السلام الدعم فيما تسديه إلى مجلس الأمن من مشورة بشأن القضايا ذات الأولوية ومن بينها دعم أول انتخابات محلية تجرى في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ما يفوق ثلاثة عقود.

ووافق صندوق بناء السلام على تخصيص ما يزيد عن 124 مليون دولار فيما عدده 28 بلدا، أُرصد 35 في المائة منها لسياقات العمليات الانتقالية للبعثات، وحُصص 38 في المائة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشملت المشاريع المدعومة مبادرات لمكافحة خطاب الكراهية في البوسنة والهرسك، ومنع نشوب النزاعات على ملكية الأراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسويتها عن طريق الوساطة، وتقوية صلابة المجتمعات المحلية بتمكين النساء والشباب من الاضطلاع بأدوار قيادية في أنشطة بناء السلام في ليبيا، وتوثيق التلاحم الاجتماعي فيما يتعلق بالموارد المائية المشتركة في أمريكا الوسطى.

لمحة عامة عن صندوق بناء السلام

132

قيمة التزامات المانحين
من 29 بلدا

48

مشروعا جاريا في 28 بلدا،
يدعم ما يقرب من ثلثها
عمليات انتقال

المساعدة الانتخابية

قدمنا المساعدة في إجراء انتخابات نزيهة وسلمية وشاملة للجميع في شتى أرجاء العالم، فأُسدينا الدعم لأكثر من 50 دولة عضوا من بينها إكوادور والعراق وفانواتو وليبيا في تقوية العمليات الانتخابية والقدرات وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة. وقدمنا المساعدة التقنية والمشورة للسلطات الانتخابية ودعمنا إشراك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

عملنا في مجال المساعدة الانتخابية

50

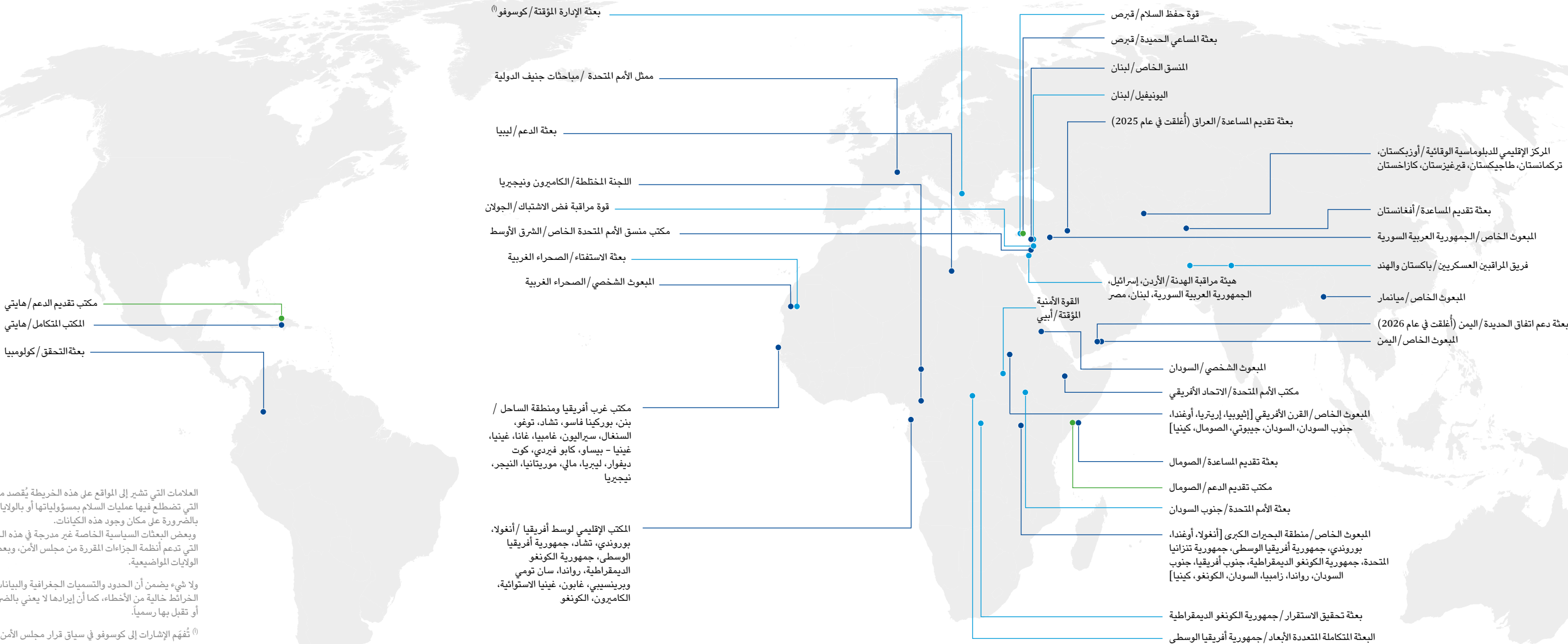
عدد الدول الأعضاء والأقاليم
التي تلقت المساعدة

21

عدد الانتخابات والاستفتاءات
التي شملها الدعم

عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومكاتب الدعم

● بعثة لحفظ السلام ● بعثة سياسية خاصة ● مكتب دعم



العلامات التي تشير إلى المواقع على هذه الخريطة يُقصد منها إظهار المناطق الجغرافية التي تضطلع فيها عمليات السلام بمسؤولياتها أو بالولايات المنوطة بها، فهي لا تدل بالضرورة على مكان وجود هذه الكيانات. وبعض البعثات السياسية الخاصة غير مدرجة في هذه الخريطة، ومن ذلك أفرقة الخبراء التي تدعم أنظمة الجزاءات المقررة من مجلس الأمن، وبعض البعثات السياسية ذات الولايات المواضيعية.

ولا شيء يضمن أن الحدود والتسميات الجغرافية والبيانات الأخرى ذات الصلة المبينة في الخرائط خالية من الأخطاء، كما أن إيرادها لا يعني بالضرورة أن الأمم المتحدة تقبّلها أو تقبل بها رسمياً.

⁽¹⁾ تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

برامجنا

- تنسيق المناصرة والدعم العالمي لمبادرات الاتحاد الأفريقي الإنمائية
- التنسيق الإقليمي لدعمنا لخطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
- إدارة البيانات والمعرفة دعماً لخطة عام 2063
- أنشطة الإعلام والتوعية

فريقنا

- مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا

الفصل الثالث

التنمية في أفريقيا

لم يزل التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا يعاني ضغوطاً كبيرة في عام 2025 إذ انخفضت الاستثمارات بسبب القيود المالية وارتفاع عبء الدين وضآلة فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة، في حين ظل فيه التنفيذ متعثراً بفعل النزاعات ومظاهر الهشاشة والصدمات المناخية في أرجاء القارة قاطبة.

وقد كثفنا دعمنا لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وشمل ذلك بذل جهود تروم تمتين الأطر المؤسسية وتعبئة الموارد المالية اللازمة على مدى العقد المقبل لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي والمقدرة بزهاء 3,3 تريليونات دولار.

التعاون مع الاتحاد الأفريقي

لقد تمكنا بفضل الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة من تقوية تنسيق دعمنا لبرنامج تنفيذ خطة عام 2063. وقمنا بمواءمة مساهماتنا مع أولويات الاتحاد الأفريقي بالتركيز في ذلك على تمكين الشباب والنساء باعتبارهم عناصر فاعلة في تحقيق النمو الشامل للجميع.

إحداث التحول في التمويل

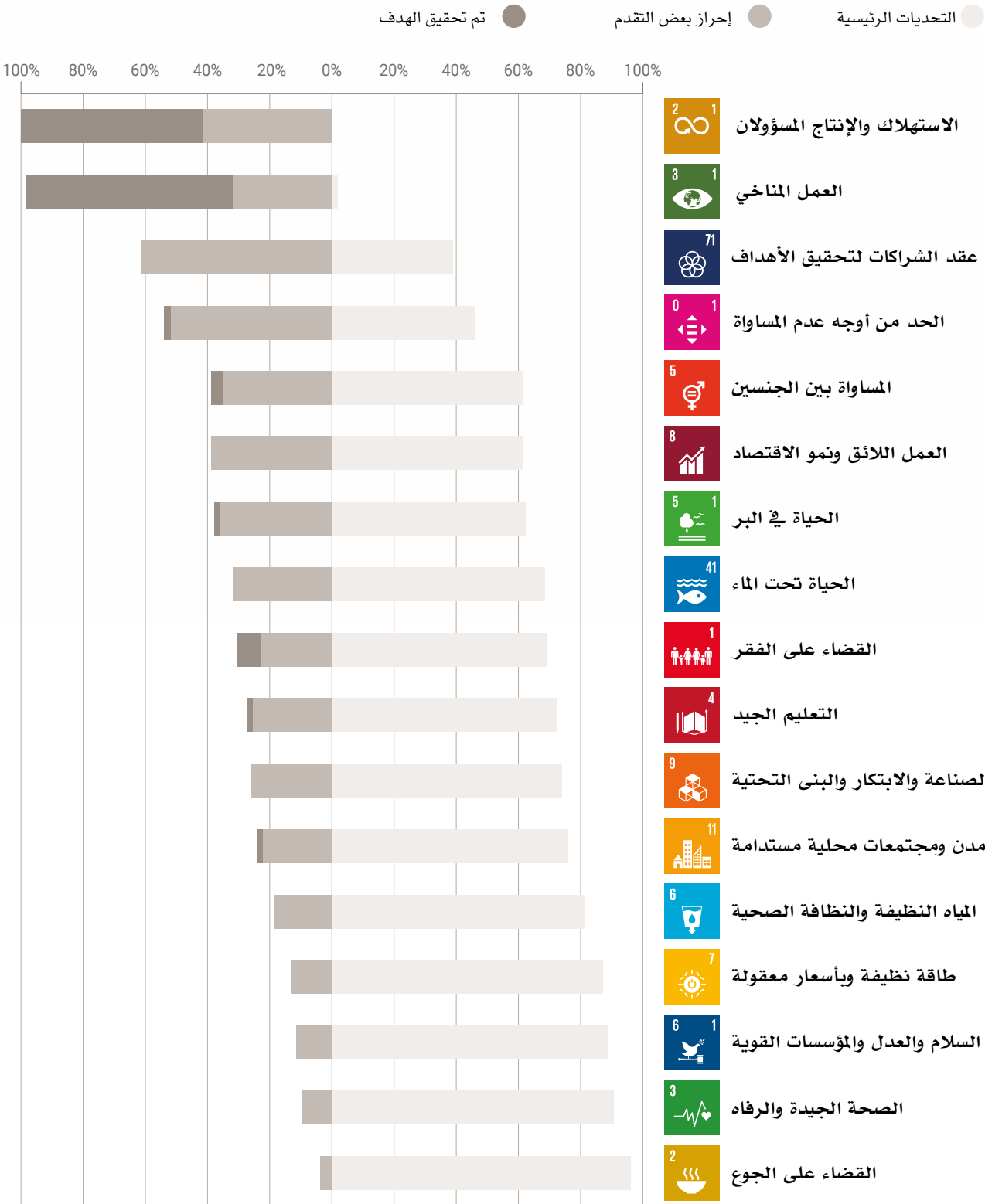
عملنا مع الشركاء الأفارقة من أجل تحويل النهج المعتمدة في تمويل التنمية، مسترشدين في ذلك بخطة عام 2030 ومرتكزين على الأسس التمكينية التي يضعها ميثاق المستقبل. وعقدنا اجتماعاً للفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي للمساعدة في اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بمسألة إصلاح الديون. ودعمنا إنشاء الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية وتعزيز أطر عمل أسواق رأس المال في أفريقيا. واستطاع الاتحاد الأفريقي بفضل دعمنا له اعتماد استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد المحلية وتبني موقف أفريقي موحد في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.



عمال يفحصون المخزون في منشأة لتجهيز الأفوكادو في إثيوبيا، حيث تدعم الأمم المتحدة إنشاء المجمعات الصناعية الزراعية.
(يرغاليم؛ تشرين الثاني/نوفمبر 2025)
© منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية -إثيوبيا

خطة التنمية المستدامة لعام 2030: حالة التنفيذ في 54 بلداً أفريقيا

النسبة المئوية للبلدان التي تتوفر عنها بيانات كافية والتي تحرز تقدماً (يمين) أو تواجه تحديات كبيرة (يسار) بالنسبة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة



محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يتبادل الوثائق الموقعة مع الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، خلال المؤتمر السنوي العاشر للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. (أديس أبابا؛ أيار/ مايو 2026) © الاتحاد الأفريقي

التكامل الإقليمي

قدمنا الدعم لثمانية بلدان إضافية في وضع استراتيجيات تنفيذية وطنية تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبذلك يصل العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تلقت الدعم إلى 45 دولة. وأجرينا كذلك تقييمات تجارية لأربعة بلدان وساعدنا في مواءمة السياسات من أجل إضفاء المزيد من الانسياب على التجارة في شرق أفريقيا.

التحول الرقمي

قدمنا الدعم لأطر الحوكمة الرقمية وهو يشمل وضع استراتيجيات جديدة خاصة بالبيانات في بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق. ودعونا إلى زيادة صلابة البنية التحتية الرقمية العامة بما يشمل إقامة نظم للهويات الرقمية وبيانات المدفوعات تعمل بشكل متوافق، استناداً إلى التعاهد الرقمي الأفريقي والتعاهد الرقمي العالمي.

بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

بذلنا جهوداً للنهوض بعملية تفعيل سجلات الكربون في الدول الجزرية الأفريقية ومنطقة الساحل وعيّننا ميادين جديدة للعمل المشترك في مضممار التمويل المناخي. واتخذ التحليل الذي أجريناه لخصائص الانبعاثات واستخدام الطاقة في أفريقيا إطاراً استرشده في وضع سياسات توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة والحلول النظيفة في أنحاء المنطقة قاطبة.

وجودنا في أفريقيا

11 200

من موظفي الأمانة العامة هم من أفريقيا (34 في المائة)

7,6 بلايين دولار

نفقات الأمانة العامة للأمم المتحدة في أفريقيا (46 في المائة)

الفصل الرابع

تعزير حقوق الإنسان وحمايتها

لم تزل حقوق الإنسان موضوعاً مركزياً في عمل منظومة الأمم المتحدة في ظروف أدى فيها تفاقم النزاعات وزيادة مظاهر عدم المساواة والاعتداء على الحيز المدني إلى استفحال الأخطار التي تهدد الحريات الأساسية.

وحيث إن حقوق الإنسان هي أسس ميثاق الأمم المتحدة وخطة عام 2030 وميثاق المستقبل، فقد عززنا عملنا في ميادين رصد تلك الحقوق والإبلاغ عنها والمساءلة بشأنها وتعزيزها وإسداء المساعدة في شؤونها في أرجاء العالم كافة، مستندين في ذلك إلى نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

الآليات الدولية لحقوق الإنسان

قدمنا الدعم لما عدده 12 تحقيقاً بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، و 172 خبيراً يعملون في إطار هيئات المعاهدات، و 59 مكلفاً بولاية في إطار الإجراءات الخاصة في جميع أنحاء العالم. وقد كان للنتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق التي كلفها مجلس حقوق الإنسان بالعمل في بيئات معقدة، مثل أوكرانيا والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة ما يجعلها بمثابة أدلة الإثبات في عمليات المساءلة التي تشمل الإجراءات المنعقدة أمام المحاكم الدولية والتحقيقات الجنائية. وساهم عملنا في الحصول على 11 من التصديقات على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والانضمامات الإضافية إليها.

مبادرة الأمم المتحدة 80

استكشف الكيفية التي نعزز بها العمل في مجال حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة



برامجنا

- دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان
- دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته
- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية
- تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل

فريقنا

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان



أحد أعضاء مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة يستقبله أحد السكان المحليين الذي يدير مأوى في غزة.
(خان يونس؛ أيلول/سبتمبر 2024)
© مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان / أولغا تشيريفكو

دعمنا للدول الأعضاء

35

عدد عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية التي استفادت من الدعم

11

عدد التصديقات الإضافية على معاهدات حقوق الإنسان في عام 2025

دعمنا للناجين من التعذيب والرق

56 000

من الناجين من التعذيب وأفراد أسرهم في 93 بلدا تلقوا دعماً مباشراً

10 500

من الناجين من أشكال الرق المعاصرة وأفراد أسرهم في 33 بلدا تلقوا دعماً مباشراً

المشاركة والحيز المدني

ساهمنا في تعزيز إجراءات حماية الحيز المدني عن طريق التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني. ففي غواتيمالا، مثلاً، ساعدنا في رسم سياسة وطنية جديدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأرسينا الأسس اللازمة لتدشين التحالف العالمي لحقوق الإنسان بإهابه الجديد في عام 2026 ابتغاء توحيد جهود الجهات المعنية من أجل اتخاذ إجراءات متجددة وتعزيز المساءلة والثقة.

تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مجال التنمية

عملنا مع أكثر من 35 حكومة من أجل دمج معايير حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية والمالية. ففي كينيا، على سبيل المثال، ساعد الدعم الذي قدمناه في تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية المستضعفة. وطورنا أيضاً إرشادات بشأن التزامات الدول بوضع نظم ضريبية منصفة تحد من مظاهر التفاوت.

دعم حقوق الإنسان في سياق السلام والأمن

كان لتقاريرنا التي خضعت للتحقق المستقل وقعٌ في فهم النزاعات والتصدي لها في شتى أنحاء العالم واتخذت إطاراً يسترشد به في المداولات الحكومية الدولية وآليات المساءلة والمحاكم الدولية.

النهوض بحقوق الإنسان من خلال الابتكار

خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة، أطلقنا أول منصة في العالم مخصصة لبيانات حقوق الإنسان. ومن خلال الاستفادة المسؤولة من الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية الأخرى، تقدم منصة تبادل بيانات حقوق الإنسان الجديدة رؤى تهدف إلى تمكين صانعي القرار ودعم الإنذار المبكر والوقاية والعمل من أجل حقوق الإنسان.



امرأة تعاني من إعاقة بصرية تتسلم وثائق مكتوبة بطريقة برآي خلال حلقة عمل بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق النساء ذوات الإعاقة في كينشاسا. (كينشاسا: آذار/مارس 2026)

© بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/جان - كلود وينغا

المساءلة وسيادة القانون

نظمنا في أكثر من 100 بلد ما يزيد عن 5 000 بعثة رصد وحضرنا كمراقبين ما يفوق 1 300 محاكمة ووثقنا بفضل ذلك ما يحصل من انتهاكات حقوق الإنسان بما يشمل حالات التمييز. وقدمنا مساعدة مباشرة لما عدده 66 500 ناج من التعذيب وأشكال العبودية المعاصرة وأسرههم في نيل سبل انتصاف فعالة والحصول على تعويضات والتمكن من اللجوء إلى العدالة والاستفادة من الحماية.

عدم التمييز والمساواة

ساعدنا في توطيد قوانين مكافحة التمييز في شتى المناطق. وساهم عملنا الموجه في تمكين جهود الدعوة التي يبذلها أفراد الشعوب الأصلية ومجتمعات الكيلومبولاً من أجل حماية حقوقهم في الأرض في البرازيل، كما ساعدت في توسيع نطاق الحصول على الأراضي والقدرة على اللجوء إلى العدالة في سورينام وهندوراس.

عملنا في مجال حقوق الإنسان

5 200

عدد بعثات الرصد التي تم إيفادها

5 15

عدد موظفي حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة

26

عدد مستشاري شؤون حقوق الإنسان الذين أوفدوا إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

برامجنا

- تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ
- خدمات الدعم في حالات الطوارئ
- المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية
- الحد من مخاطر الكوارث
- السياسة العامة والتحليل

فريقنا

- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

الفصل الخامس

التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

بلغت الاحتياجات الإنسانية مستويات غير مسبوقة إذ أدت النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ إلى تفاقم مظاهر الضعف في أنحاء العالم وفي الحين نفسه خضع تمويل العمليات لقيود شديدة واستفحل انعدام الأمن في الميدان. فمن أصل 45 بليون دولار المطلوبة لمساعدة 185 مليون شخص، قدم المانحون 16 بليون دولار، أي ما يعادل 35 في المائة - وهي أدنى نسبة تسجل فيما يتعلق بتمويل الاحتياجات. وتعرض العاملون في تقديم المعونة لاعتداءات متزايدة فُقتل منهم 329 شخصا كان معظمهم من الزملاء المحليين.

وبادرت الأمم المتحدة أمام هذه التحديات المستفحلة إلى الإسراع بإصلاح نهج تنسيق العمل الإنساني وتقديم المساعدات واعتماد أساليب مبتكرة بإعطاء الأولوية للاحتياجات الأشد إلحاحاً وتوسيع نطاق الإجراءات الاستباقية وزيادة القدرة على الصمود وتشديد إجراءات حماية أفراد عمليات الإغاثة.

التنسيق والاستجابة

قمنا بتنسيق أنشطة المساعدة والحماية دعماً لشركائنا في العمل الإنساني في أنحاء العالم، يشمل ذلك تدابير التصدي لأوضاع المجاعة وغيرها من حالات الأزمات وتمكننا من إيصال مساعداتنا إلى ما يفوق 98 مليون شخص. ففي السودان، تلقى 21 مليون شخص مساعدات شملت الغذاء والحماية والرعاية الصحية والتغذية والمياه وخدمات الصرف الصحي. وفي أفغانستان، استفاد من خدمات مماثلة 20 مليون شخص منهم النساء والفتيات خاصة. وفي الجمهورية العربية السورية، ساعد هيكل موحد جديد للتنسيق على توفير الخدمات لـ 3,4 ملايين شخص شهرياً، بزيادة قدرها 25 في المائة مقارنة بعام 2024. وفي غزة، اتسع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية بعد وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استفاد 1,6 مليون شخص من الوجبات المطبوخة اليومية وتلقى نحو 320 000 من النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة دعماً غذائياً.

مبادرة الأمم المتحدة 80

استكشف الكيفية التي يقدم بها الميثاق الإنساني الجديد نتائج أفضل لصالح الفئات الأكثر ضعفاً



نساء وأطفال سودانيون يتجمعون في موقع لتوزيع المساعدات الإنسانية بالقرب من مخيم للنازحين في طويلة، شمال دارفور.
(طويلة؛ نيسان/أبريل 2026)
© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ جايلز كلارك

انخفاض التمويل الإنساني

9 بلايين دولار

انخفاض إجمالي التمويل الإنساني

دعمنا الإنساني

16 بليون دولار

من أصل 45 بليون دولار المطلوبة للمساعدات الإنسانية تم حشدتها

185 مليون

شخص استهدفوا بالمساعدة
من أصل 307 ملايين شخص
محتاجين

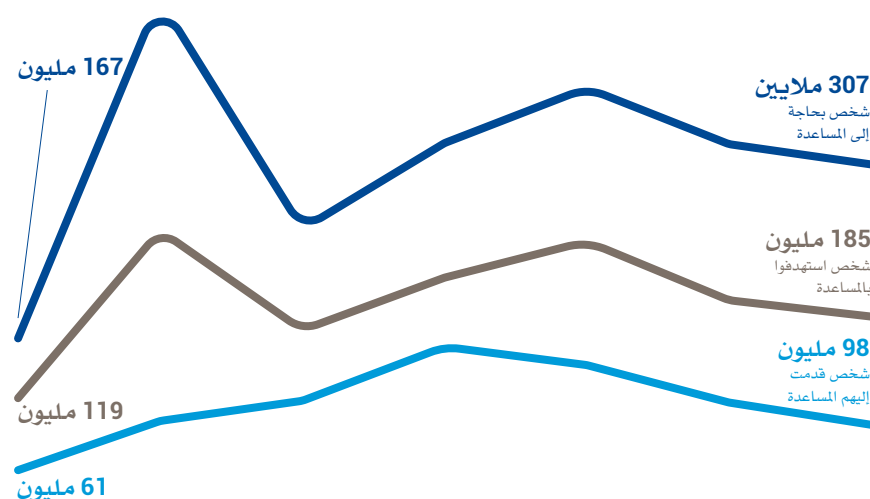
98 مليون

شخص قدمت إليهم المساعدة



عائلات تحمل أمتعتها على طول الطريق الساحلي باتجاه شمال غزة.
(شمال غزة؛ تشرين الأول/أكتوبر 2025)
© اليونيسف/محمد نتيل

الاحتياجات الإنسانية العالمية والاستجابة



إعادة تنظيم العمل الإنساني

شرعنا في عملية لإعادة تنظيم العمل الإنساني في المنظومة قاطبة تقوم على أسس تعريف العمل الذي نقوم به وتفويضه وتنفيذه والدفاع عنه. وبعبارة أخرى، فإننا نجتهد من أجل أن يكون العمل الإنساني الذي نقوم به أسرع وأنصف وخاضعا لمساءلة أكبر، بمنح الأولوية لمن هم إلى المعونة أحوج، والتمكين من تقديم المساعدة بمرونة أكبر، وتمتين القيادة على الصعيد القطري، وتعميق التفاعل مع المجتمعات المتضررة والمنظمات المحلية، والحرص في الحين ذاته على توطيد المبادئ الإنسانية وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والحيز الإنساني. وتعمل منظماتنا الإنسانية في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 أيضا على دمج سلاسل الإمداد ومكاتب العمليات الخلفية التابعة لها وكذلك البيانات والتحليلات لغاية هي تقديم دعم أسرع وبكفاءة وشفافية أكبر.

التمويل

صُرف مبلغ 1,5 بليون دولار من صناديق التمويل الجماعي المخصص للأغراض الإنسانية في 38 بلدا وإقليما. وخصصت الصناديق القطرية 55 في المائة من التمويل للمنظمات الوطنية والمحلية أُرصد منها 17 في المائة للمنظمات النسائية المحلية.

دعمنا للحد من مخاطر الكوارث

663 مليون

شخص يعيشون في المدن تم إشراكهم في إطار مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030"

77

عدد البلدان التي تلقت الدعم لتطوير أو تعزيز نظمها للإنذار المبكر

العمل الاستباقي

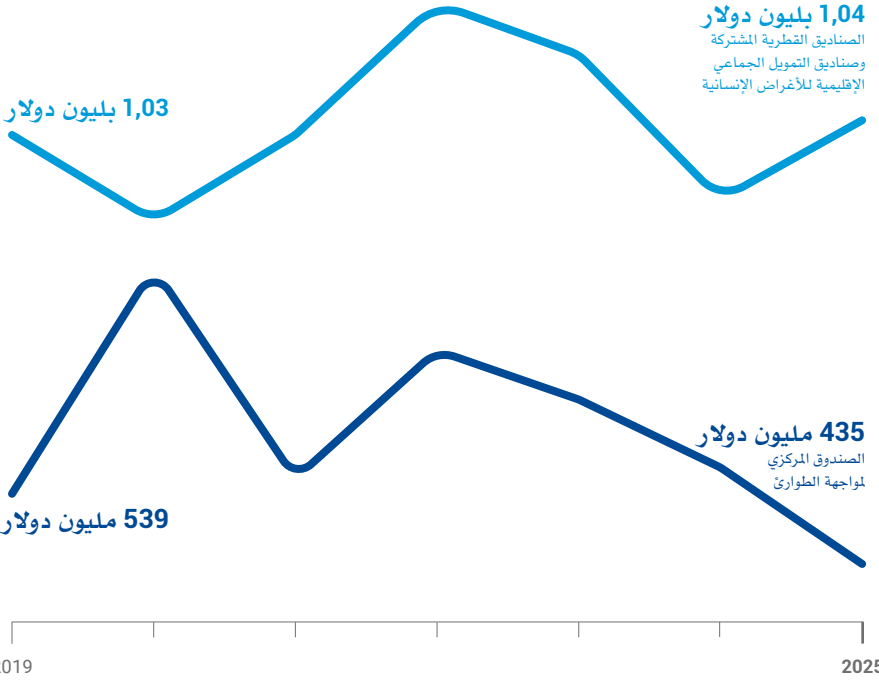
قمنا في إطار تنفيذ ميثاق المستقبل بتوسيع نطاق آليات التمويل الاستباقي المخصصة لمواجهة الظواهر الجوية القصوى وتفشي الأمراض حيث استفاد 21 بلدا مما قدره 160 مليون دولار من الموارد المهيأة مسبقا. وجرى تفعيل تسعة من أطر العمل الاستباقي وصُرف مبلغ 51 مليون دولار في تقديم المساعدة لما يفوق 2,5 مليون شخص. ففي الفلبين، عُجِّل بتقديم التمويل قبل مجيء إعصار فونغ - وونغ الشديد فساعد ذلك في توفير المساعدة لـ 400 000 شخص من الفئات المعرضة لخطر شديد. كذلك فقد استفاد ثمانية بلدان مما قدره 9,5 ملايين دولار من حساب خاص بالعمل المناخي بغاية تقوية الإجراءات الاستباقية والإجراءات المتعلقة بمخاطر تغير المناخ.

الحد من المخاطر

قدمنا الدعم لما يفوق 90 بلدا في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ففي غواتيمالا، دعمنا مبادرات تتعلق بمراعاة المخاطر في إعداد المالية العامة وساعدت على زيادة الميزانية الوطنية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث بأكثر من الضعف مقارنة بعام 2024. وفي جامايكا، مكنت الإنذارات المبكرة التي صدرت قبل حلول إعصار ميليسا من إجراء عمليات الإجلاء وتهيئة الملاجئ، وهذا يجسد حرصنا المستمر على الاستثمار في نظم التأهب والإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والمحلي.

آليات التمويل الجماعي للأغراض الإنسانية للأمم المتحدة

المخصصات بدولارات الولايات المتحدة



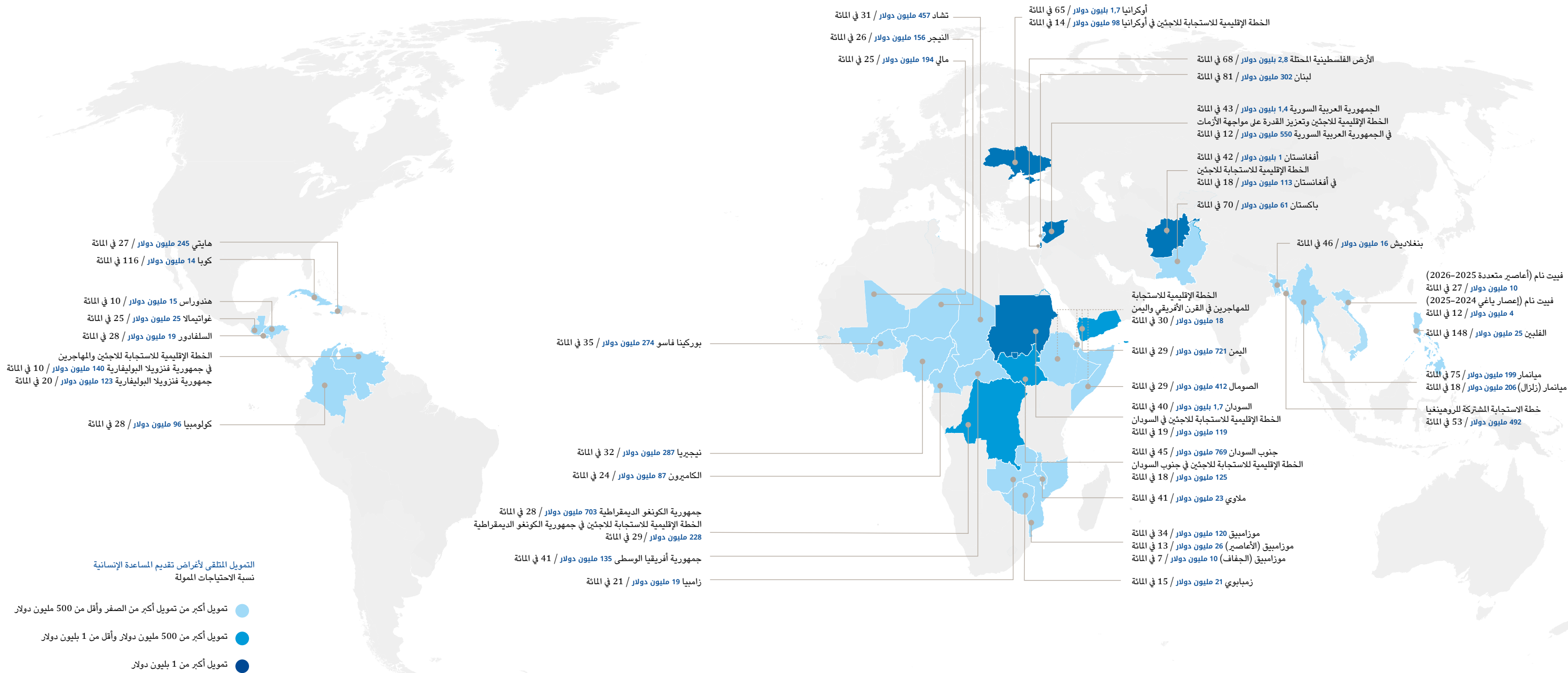
سكان من الأحياء القريبة من خط المواجهة يتحدثون مع قادة العمل الإنساني في الأمم المتحدة في مركز أنتونيكا للعمل الإنساني في خيرسون، أوكرانيا. (خيرسون؛ شباط/فبراير 2026)
© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/فيكتوريا أندرييفسكا

تعزيز الحماية للسكان المتضررين والمستجيبين

اتفقت الدول الأعضاء على بدء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لحماية الأشخاص في حالات الكوارث، مما يمثل تحولا من التوجيهات الطوعية نحو المعايير الدولية الملزمة. وفي الوقت نفسه، اعتمدت أكثر من 110 دول أعضاء إعلان حماية العاملين في المجال الإنساني، الذي يحدد تدابير ملموسة لحماية العاملين في مجال الإغاثة، وضمان وصولهم الآمن ودون عوائق، وتعزيز المساءلة عن الهجمات التي تستهدفهم، وذلك تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2730 (2024) والتزامات ميثاق المستقبل.

نطاق المساعدة الإنسانية

46 خطة استجابة ونداء تشمل 73 بلدا وإقليما



البيانات في تموز/يوليه 2026.

لا شيء يضمن أن الحدود والبيانات ذات الصلة المبينة في الخرائط خالية من الأخطاء، كما أن إيرادها لا يعني بالضرورة أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسمياً.

الفصل السادس

تعزيز العدالة والقانون الدولي

تُرَكَّب انتهاكات القانون الدولي على مرأى ومسمع منا ولا يقع هذا التراجع على هامش النظام الدولي. بل يقع في الصميم - بما في ذلك الدول التي تتفرد بمسؤوليات في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ولقد أضحى الالتزام بالقانون الدولي أهم من أي وقت مضى بالنظر تحديدا إلى هذا الضغط الذي يتعرض له النظام الدولي.

إن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها كما ينص عليها الميثاق تجسد أهمية القانون الدولي باعتباره ركن الزاوية في عمل المنظمة والأساس الذي يقوم عليه التعاون الدولي.

تطوير القانون الدولي وتدوينه

قدمنا المساعدة في تطوير القانون الدولي باعتباره أساساً تستند إليه البلدان لحل المشكلات الدولية وتحقيق أهدافها المشتركة عن طريق التعاون بسبل من ضمنها إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وتتناول هذه الاتفاقات مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية من قبيل حقوق الإنسان والبيئة والاتصالات والشؤون الجنائية والتجارة الدولية وقانون البحار. وقد تزايد عدد المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام سنوياً وبلغ 654 معاهدة في عام 2025. ودخل الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2026. وهذا إنجاز تاريخي للتعاون الدولي وتعددية الأطراف.

برامجنا

- تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل
- الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
- آليات المساواة الدولية الاستثنائية
- إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها
- تطوير القانون الدولي وتدوينه
- قانون البحار وشؤون المحيطات
- القانون التجاري الدولي

فريقنا

- مكتب الشؤون القانونية



منظر للتمثال الذي صممه الفنان
الدانمركي هنريك ستارك في قاعة
مجلس الوصاية بمقر الأمم المتحدة.
(نيويورك؛ أيار/مايو 2025)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/لوي فيليببي



تُظهر الصورة حوتا محدبا في المحيط الهادئ وقد تشابكت نفايات بحرية حول ذيله. وتُعرض هذه الصورة في معرض الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للمحيطات، وتسلط الضوء على ضرورة حماية الحياة البحرية، مع دخول اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية حيز التنفيذ. (المكسيك؛ شباط / فبراير 2023)
© ألفارو هيريرو

تعزيز القانون الدولي

نظمنا أنشطة لتعزيز القانون الدولي شملت أنشطة بناء القدرات ومن هذه على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وغير ذلك من حلقات العمل والمبادرات الخاصة في ميادين مثل قانون المعاهدات والممارسات المتعلقة بها وقانون البحار وقانون التجارة الدولية.

654

عدد المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام

الخدمات القانونية المقدمة إلى الأمم المتحدة

قدمنا المشورة القانونية للمنظمة بشأن الإطار القانوني الدولي والإطار المؤسسي والإداري الداخلي، وبخاصة في سياق الإصلاح الداخلي الذي تدرج في إطاره مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة 80، وذلك لضمان توافق الأنشطة مع هذين الإطارين.

الفصل السابع

النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار

ظلت البيئة الأمنية الدولية تنوء تحت وطأة ضغوط شديدة في ظروف طبعها تصاعد مظاهر التوتر الجيوسياسي، وتجدد التهديدات بنشوب نزاع نووي، وارتفاع الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، وتسارع وتيرة تطوير الأسلحة إضافة إلى تحويل التكنولوجيات الناشئة إلى أسلحة واستخدامها لأغراض خبيثة. وواصلت الأمم المتحدة الدفع قدماً بجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار دعماً للسلام والأمن الدوليين ويشمل ذلك الجهود المبذولة في سبيل التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن التكنولوجيات الناشئة.

أسلحة الدمار الشامل

يسرنا المناقشات المتعلقة بموضوع نزع السلاح ومن ضمنها جميع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بما في ذلك في الشرق الأوسط. ودعماً للمفاوضات الرامية إلى توطيد حظر الأسلحة البيولوجية ودرّبنا 76 خبيراً من جميع المناطق على المهارات المتعلقة بالعلوم البيولوجية وعلم الأدلة الجنائية وأساليب الاستجواب التحقيقي – فرفعنا بذلك عدد الخبراء المدربين منذ عام 2022 بأكثر من الضعف.

مبادرة الأمم المتحدة 80

استكشف الكيفية التي نربط بها بين البحوث والإجراءات المتعلقة بنزع السلاح



برامجنا

- المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة
- أسلحة الدمار الشامل
- الأسلحة التقليدية
- الإعلام والتوعية
- نزع السلاح الإقليمي

فريقنا

- مكتب شؤون نزع السلاح



أحد المشاركين في برنامج التدريب بمنح الزمالات بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقوم بتدمير قطعة سلاح بطريقة آمنة خلال دورة تدريبية في أويداه، بنن.
(أويداه؛ تشرين الثاني/نوفمبر 2025)
© مكتب شؤون نزع السلاح/مارتينيز ميراييس



خبراء من آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام
المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية يشاركون
في تدريب بشأن إدارة مسرح الجريمة البيولوجية.
(برينديزي؛ تشرين الثاني/نوفمبر 2025)
© مكتب شؤون نزع السلاح/كورتني كريساب

الأسلحة التقليدية

دعمنا الجهود الرامية إلى توطيد حظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية عن طريق حملة الأمين العام بشأن نزع السلاح ومكافحة الألغام لأغراض إنسانية. وأنشأنا برنامج زمالات عالميا لتدريب المسؤولين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ميدان كبح تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وساهمنا بفضل العمليات الإقليمية لوضع خرائط الطريق والصناديق الاستثمارية المخصصة في زيادة الإشراف الوطني على الأطر العالمية بما يتيح مواءمة جهود تحديد الأسلحة مع أولويات التنمية في 63 بلدا.

التحديات المستجدة

دفعنا قدما بعجلة الجهود المبذولة في سبيل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإعداد صك يتناول منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ودعمنا الدول في إنشاء آلية عالمية جديدة معنية بالتطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأمن الدولي.

الشباب والقضايا الجنسانية والتوعية

قدم 30 من القادة الشباب في المنتدى الأول لمبادرة الشباب من أجل نزع السلاح توصيات سياساتية بشأن الأسلحة النووية والتكنولوجيات الناشئة. ونظمنا برنامجا تثقيفيا تفاعليا زودنا فيه مجموعة من الشباب من 61 بلدا بالأدوات التي تقوي معارفهم وتنمي مهاراتهم في مجال الدعوة. وتعزيزت النهج المراعية للمنظور الجنساني حيث نُودي بتوسيع نطاق مشاركة المرأة في 35 قرارا من قرارات اللجنة الأولى مقارنة بما عدده 26 قرارا في عام 2024. وكثفنا أنشطة الاتصال التي نقيمها ووسعنا نطاق وجودنا الرقمي حيث بلغ عدد المرات التي اطلع فيها على المحتوى الذي ننشره ما يفوق 4,4 ملايين مرة.

12187

من الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً
وجودياً للبشرية اليوم

عملنا في مجال نزع السلاح

660

عدد الخبراء المدرجة أسماؤهم في قائمة الخبراء
لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم
للأسلحة الكيميائية والبيولوجية

75

عدد الدول الأعضاء التي قدمت تقارير إلى سجل
الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بزيادة عن 71
دولة عضوا في العام السابق

الإنفاق العسكري والتنمية المستدامة

بناءً على ما نص عليه ميثاق
المستقبل، تناول تقرير
الأمين العام، المعنون "الأمن
الذي نحتاجه: إعادة توازن
الإنفاق العسكري من أجل
مستقبل مستدام وسلمي"
الكيفية التي يؤدي بها ارتفاع
الإنفاق العسكري إلى تحويل
الموارد بعيدا عن التنمية.

الفصل الثامن

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب

لا تفتأ الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد يتطوران في المناطق كافة حيث إن الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات تتوسع وتتكيف مع الظروف الجديدة. وما زال خطر الإرهاب مستمرا ويزداد تركيز الهجمات في مناطق محددة علاوة على تفاقم مخاطر تغذية نزعة التطرف لدى الشباب. وتؤدي هذه التطورات بعضها مع بعض إلى استفحال التحديات الخطيرة بالفعل التي تهدد السلام والأمن الدوليين وتضعف في الوقت ذاته قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود وتقوض حقوقهم وتلاحمهم الاجتماعي.

وساهم العمل الذي أديناه في النهوض بتنفيذ الأطر القانونية الدولية وساعد في الحين نفسه على حماية الحقوق وسيادة القانون لصالح الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وقدمنا الدعم لما يفوق 160 دولة عضوا في جهودها الرامية إلى التصدي للمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب وفي توطيد نظم العدالة الجنائية عن طريق الأطر القانونية الدولية والمساعدة التقنية والتعاون الدولي.

التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

يسرنا اعتماد خمسة قرارات توطد التعاون الدولي في مجال سياسات مكافحة المخدرات. ويشمل ذلك تحسين نظم الإنذار المبكر بأخطار المخدرات الاصطناعية ومنع المهربين من إساءة استخدام سلاسل الإمداد في إنتاج المخدرات. وقدمنا أيضا المساعدة في عملية التخلص بطرق مأمونة من أكثر من 191 طنا من المخدرات والمواد الكيميائية غير المشروعة، ووفرنا لأكثر من 54 000 شخص علاجا ذا فعالية مثبتة. وشملت جهودنا الوقائية تقديم الدعم للشباب بواسطة الأقران في 11 بلدا ونظمنا برامج تثقيفية بشأن المهارات الحياتية استفاد منها ما يربو على 10 000 طفل في جنوب - شرق أوروبا.

مبادرة الأمم المتحدة 80

استكشف الكيفية التي نحسن بها الإجراءات المنسقة لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب



برامجنا

- التصدي لمشكلة المخدرات العالمية
- مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف
- مكافحة الفساد
- العدالة
- الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية
- دعم السياسات
- المساعدة التقنية

فريقنا

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- مكتب مكافحة الإرهاب



موظفون في الأمم المتحدة يجمعون بيانات عن زراعة الخشخاش من أجل الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في ميانمار.
(جنوب ولاية شان؛ كانون الثاني/يناير 2025)
© مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/
ساي مو كياو ثو

دعمنا لجهود منع الجريمة ومكافحة الفساد

65367

من قطع السلاح والمتفجرات
تم ضبطها من قبل السلطات
بدعم من الأمم المتحدة

30

قانونا لمكافحة الفساد
و 7 سياسات وطنية
وضعت في 20 بلدا

النهوض بأطر العدالة الجنائية العالمية

في عام 2025، قدمنا الدعم للدول
الأعضاء لتحقيق إنجازات جديدة
على صعيد العدالة الجنائية العالمية.
وفُتح باب التوقيع على اتفاقية
الأمم المتحدة الأولى لمكافحة الجريمة
السيبرانية في هانوي، وقد وقعت
عليها أكثر من 73 دولة بالإضافة
إلى الاتحاد الأوروبي. حتى شهر
كانون الأول/ ديسمبر 2025.
واعتمدت الجمعية العامة أيضا
استراتيجيات الأمم المتحدة
النموذجية للحد من معاودة الإجرام
(استراتيجيات كيوتو النموذجية)،
مما يعزز الالتزام العالمي بإعادة
التأهيل وإعادة الإدماج.

أخصائيان يفحصان مهواة منجم
ذهب في جنوب أفريقيا في إطار
مشروع للأمم المتحدة لمكافحة
الجرائم المتعلقة بالمعادن.
(غوتنغ؛ تموز/ يوليه 2025)
© مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة/ دنكان مور



مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

ساهمنا بفضل جهودنا في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في إلقاء القبض
على ما يقرب من 350 شخصا، وتحديد هوية 110 ضحايا، وإجراء 230 من التحقيقات
والملاحقات القضائية. وفي إطار جهودنا في سبيل الحد من الجريمة العابرة للحدود الوطنية،
ساعدنا البلدان في التحقيق في 350 قضية من قضايا الجرائم الإلكترونية، كما ساعدنا
في إجراء 80 تحقيقاً في الأدلة الجنائية على الجرائم البيئية. أما فيما يتعلق بالفساد على
الصعيد العالمي فقد مكن الدعم الذي قدمناه في مجال استرداد الأصول من حجز أو إعادة
أصول بقيمة 260 مليون دولار في ستة بلدان.

منع الجريمة والعدالة الجنائية

استفاد من برامجنا الخاصة بالمساعدة القانونية والسبل البديلة لتسوية المنازعات
ما مجموعه 35 000 من السجناء والأشخاص الخاضعين لتدابير غير احتجازية.
ودعمنا أيضا جهود منع جرائم الشباب بتشجيعهم على الانخراط في الرياضة واستطعنا
تعبئة ما يفوق 42 000 مشارك في المكسيك وحدها.

دعمنا لمكافحة المخدرات

75000

أسرة استفادت من المساعدة التقنية الهادفة
إلى الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة

232

طنا من المخدرات غير المشروعة تم ضبطها
من قبل السلطات بدعم من الأمم المتحدة

78 مليون

مسافر خضعوا لإجراءات الفحص
و 610 000 رحلة جوية
خضعت لإجراءات الفحص
في إطار برنامج الأمم المتحدة
لمكافحة سفر الإرهابيين

150

دولة عضوا استفادت
من التدريب والمساعدة التقنية
في مجال مكافحة الإرهاب

تعزيز دعم ضحايا الإرهاب

أطلقنا شبكة رابطات ضحايا
الإرهاب، وهي أول شبكة عالمية من
نوعها يقودها ناجون، وتضم أكثر
من 120 ضحية وناجياً ورابطة من
أكثر من 50 دولة – مدعومة بمنصة
رقمية. وساعد أعضاء الشبكة في
تصميم أطر جديدة لتقديم المساعدة،
مما عزز استجابات التصدي للإرهاب
التي تركز على الضحايا. كما ساعدنا
في تعزيز نظم المساعدة القائمة على
الحقوق، بما في ذلك من خلال إنشاء
إطار عمل وطني في كل من نيجيريا
والفلبين، وتحسين المنصات الرقمية
للتبعية الحالات في باكستان.

خبراء يشاركون في حلقة عمل للأمم المتحدة بشأن أمن
الحدود البحرية في لاغوس، نيجيريا؛ لتعزيز التعاون
الإقليمي وجهود مكافحة الإرهاب في غرب ووسط
أفريقيا.
(لاغوس؛ أيار/مايو 2025)
© مكتب مكافحة الإرهاب/رودورا ليغاسبي

منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما

قدمنا الدعم لما عدده 33 دولة عضوا في تحسين قوانينها المتعلقة بمكافحة الإرهاب على نحو ينسجم وأحكام الصكوك القانونية الدولية. وفي هذا الإطار، ساهمنا في تقوية نظم العدالة الجنائية بتدريب ما يفوق 4 000 من العاملين في هذا المجال من أكثر من 90 بلدا في ميادين التحقيق والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وساعدت برامجنا في الارتقاء بحماية الأهداف المعرضة للخطر في 70 دولة عضوا وتدعيم القدرة على التصدي لاستخدام الإرهابيين للأسلحة فيما يربو على 100 بلد. وأجرينا تدريبات إلكترونية على صعيد عالمي شارك فيها 133 بلدا، ودرّبنا أكثر من 1 200 من الممارسين على التصدي للهجمات الإلكترونية ووسعنا نطاق الدعم المقدم لمعالجة مسألة الاستخدام المتزايد للمنظومات المسيرة. ففي كوت ديفوار، ساعدت برامجنا التدريبية المتخصصة في تحقيق العدالة في ثمان قضايا تتعلق بتمويل الإرهاب.

فعالية أداء المنظمة

عملت الأمم المتحدة في ظل قيود ملحة على السيولة حتى مع تعاظم حجم الاحتياجات العالمية وتعقيدها وهذا ما استلزم إدارة التدفقات النقدية بمستويات أقل بكثير من المستويات المقررة في الميزانية. وفي الحين ذاته لم تزل التوقعات تزداد فيما يتعلق بتنفيذ المهام في أوانها وعلى نحو يتسم بالاتساق والفعالية.

وقمنا في إطار مبادرة الأمين العام المعنونة الأمم المتحدة 80 ببذل جهود ترمي إلى الارتقاء بفعاليتنا بسبل من ضمنها دمج الوحدات الإدارية وتحديث النظم وتحسين إدارة الولايات المسندة إلينا. وهدفنا من ذلك هو ضمان أن تظل الأمم المتحدة مجهزة بما يلزمها لخدمة الدول الأعضاء في ظروف تتعرض فيها الميزانية للضغوط ولا تفتأ المتطلبات العالمية تتغير.

الكفاءة الإدارية

قمنا بتوحيد خدمات مكاتب العمليات الخلفية بإنشاء منصات إدارية مشتركة في نيويورك وبانكوك، وإنشاء نظام عالمي وحيد لإدارة المرتبات، ونقل عدد من المهام خارج المواقع الباهظة التكلفة. وساهمت التحسينات التي أدخلت على النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) ولوحات المتابعة في توسيع نطاق القدرات في مجال التشغيل الآلي وتحليل البيانات.

دعم تنفيذ الولايات

استفادت العمليات الميدانية من حلول متنوعة في مجالي الطيران وسلاسل الإمداد ومن التحسينات التي طرأت على تخطيط الاحتياجات من القوة العاملة. وساهمنا في تحسين نظم الاستجابة لحالات الإصابة والرعاية الطبية، والشفافية في معالجة مطالبات الدول الأعضاء، وإدارة المخاطر البيئية. وعززنا الترتيبات الأمنية بفضل تحسين بروتوكولات التأهب والاستجابة، والتعاون بين الوكالات وهو يشمل تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح في حالات الأزمات.

مبادرة الأمم المتحدة 80

استكشف كيفية تشارك منظومة الأمم المتحدة للخدمات
من أجل زيادة الكفاءة



برامجنا

- إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- التواصل العالمي
- الرقابة
- الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
- المكاتب الموجودة خارج المقر
- الدعم العملياتي
- السلامة والأمن

فريقنا

- إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- إدارة التواصل العالمي
- إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
- إدارة الدعم العملياتي
- إدارة شؤون السلامة والأمن
- مكتب خدمات الرقابة الداخلية
- مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا
- مكتب الأخلاقيات
- مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين
- مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا



نائبة الأمين العام، أمينة محمد (على اليمين)،
تتحدث مع وكالة الأمين العام للشؤون السياسية
وبناء السلام، روز - ماري ديكارلو.
(نيويورك؛ كانون الثاني/يناير 2026)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/لوي فيليببي

تقديم الدعم التشغيلي في هايتي

عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار 2793 (2025)، سارعت المنظمة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي من أجل تقديم الدعم العملياتي في المقام الأول إلى القوة المتعددة الجنسيات لقمع العصابات، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والشرطة الوطنية الهايتية في العمليات المشتركة مع قوة قمع العصابات. وسارعنا بتنفيذ عمليات الشراء الضرورية وإيجاد قدرات جديدة لنشر الموظفين وتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي وتوفير الموارد الجوية المخصصة، وذلك لإتاحة تنفيذ الأنشطة الحيوية للبعثة.

قوة عاملة تشمل الجميع وتتحدى بالنزاهة

دعّمنا التوزيع الجغرافي العادل بواسطة أنشطة الاتصال وبرامج استقطاب المواهب وواصلنا في الحين ذاته إحراز تقدم صوب تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين. وساهمت برامج التعلم الجديدة المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة والتصدي للعنصرية والتمييز العنصري علاوة على الموارد المتعلقة بإمكانية استخدام الوسائل الرقمية في دعم الممارسات القائمة على الاحترام وعدم الإقصاء في مكان العمل. ولم نزل نعطي الأولوية للقضايا المتعلقة برعاية الموظفين وصحتهم النفسية. وركزنا في هذا المضمار على تحسين الإلمام بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالصحة النفسية ومساعدة المديرين على تشجيع بيئات عمل سليمة. وبذلنا في إطار حرصنا على حماية المجتمعات التي نعمل من أجلها والنهوض بحقوق الضحايا والأطفال الذين وُلدوا نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين جهوداً ترمي إلى تدعيم القيادة المتشعبة بالقيم، ومنحنا هيكلاً مؤسسياً لتدابيرنا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ووضعنا معايير للمساعدة وآليات لاستقاء الآراء، مثلما قمنا بتحسين ترتيبات تأمين الموارد.

مبادرة الأمم المتحدة 80: متحدون من أجل تقديم أداء أفضل

تستجيب مبادرة الأمم المتحدة 80، التي أُطلقت في عام 2025، لمجموعة غير مسبقة من الضغوط التي تتعرض لها منظومة الأمم المتحدة: تزايد النزاعات، والانتكاسات الإنمائية، والقيود الشديدة على التمويل. ويتمثل هدفها في إجراء إصلاح مدروس بدلا من التغيير الذي تفرضه الأزمات: تحقيق توافق أفضل بين الولايات والهيكل والموارد والتنفيذ، بحيث تُترجم قرارات الدول الأعضاء بشكل موثوق إلى نتائج ملموسة لصالح الناس. وتتحد أكثر من 60 منظمة تابعة للأمم المتحدة وراء هدف واحد: تقديم أداء أفضل.

منطق إصلاحي متماسك

ترتبط مبادرة الأمم المتحدة 80 بين ثلاثة مسارات عمل. وتُظهر أوجه الكفاءة في الأمانة العامة أن الانضباط يبدأ من مركز منظومة الأمم المتحدة. ويعزز قرار تاريخي صادر عن الجمعية العامة بشأن تحسين تصميم الولايات وتنفيذها واستعراضها الإدارة الحصرية للدول الأعضاء. كما تسهم التغييرات التي تطرأ على الهياكل والبرامج على نطاق المنظومة في مواءمة التنفيذ بشكل أفضل مع الاحتياجات.

التغيير يبدأ من المركز

لقد بدأت الأمانة العامة بالفعل في تغيير أسلوب عملها من خلال تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة. وتسهم المنصات الإدارية المشتركة، ودمج الوحدات، ونقل الموظفين، وتحسين الأدوات الرقمية في الحد من الازدواجية وتحسين الإنتاجية. وتترافق هذه التغييرات مع تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء، بما في ذلك تحسين التقارير، وتقديم دعم أفضل للمندوبين، وتحسين منصات الشفافية.

المبادرات على نطاق المنظومة تنتقل من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ

تعمل مبادرة الأمم المتحدة 80 أيضاً على إحداث تغييرات ذات تأثير كبير على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل: ميثاق إنساني جديد يهدف إلى تبسيط التخطيط، وتحقيق التكامل بين سلاسل الإمداد، وربط بيانات المستفيدين؛ وإعادة تنظيم الدعم على الصعيدين القطري والإقليمي من خلال توفير الخبرة بناء على الطلب وإقامة المراكز المعرفية المشتركة؛ وخريطة طريق الخدمات الموحدة لزيادة الخدمات المشتركة في مجالات المشتريات وسلاسل الإمداد والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات، والموارد البشرية والشؤون الإدارية؛ ومنصات التكنولوجيا والبيانات المشتركة، بما في ذلك منصة لتسريع التكنولوجيا ومنصة لمشاعات البيانات لمنظومة الأمم المتحدة.

دعوات الأمين العام للدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80:

- 1 - استخدام قرار الجمعية العامة 251/80 كأداة للحوكمة من أجل تحسين عملية وضع الولايات وتنفيذها واستعراضها.
- 2 - تقديم توجيهات بشأن التشكيلات القطرية والإقليمية من أجل وجود ميداني أكثر تكيّفاً واتساقاً وفعالية.
- 3 - مساندة جهود التشارك في الخدمات والتكنولوجيا والبيانات لتحسين الجودة والكفاءة والشفافية وأداء الخدمات.
- 4 - النظر في المقترحات الهيكلية على أساس مزاياها الموضوعية.
- 5 - مواءمة ممارسات التمويل مع الأهداف المحددة في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، بما في ذلك توفير تمويل أكثر اتساقاً وتجميعاً وقابلية للتنبؤ.
- 6 - ممارسة الحوكمة باتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

لمحة عامة عن التقدم المحرز في مبادرة الأمم المتحدة 80

- بات هناك الآن توافق حكومي دولي بشأن الانضباط في تنفيذ الولايات، مع اتخاذ قرار الجمعية العامة التاريخي 251/80.
- يمكن الآن البحث عن أكثر من 40 000 قرار ومقرر على الموقع mandates.un.org.
- تعمل خارطة طريق للخدمات الموحدة على توسيع نطاق المكاتب الخلفية العالمية المشتركة في مجالات سلاسل الإمداد، والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة، والموارد البشرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- يجري نقل حوالي 2 300 وظيفة من وظائف الموظفين من المواقع ذات التكاليف المرتفعة إلى مواقع أقل تكلفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة 2026–2027.
- أعلنت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن تحقيق وفورات ناتجة عن الكفاءة بلغت 981 مليون دولار في عام 2025، بزيادة قدرها 65 في المائة.
- يجري حالياً دمج سلاسل الإمداد الإنسانية التي تزيد قيمتها عن 18 بليون دولار، كما يجري ربط نظم البيانات.
- يقوم استعراض عمليات السلام بتكليف مجموعة أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن.
- يجري تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفقاً لأولويات البلد، وليس وفقاً للإرث المؤسسي.
- يجري بناء آلية توفير الخبرة عند الطلب عبر 25 منظمة بهدف تسهيل حصول الأفرقة القطرية على الخبرات.
- التزمت 26 مؤسسة تابعة للأمم المتحدة بالمشاركة في منصة مشاعات البيانات لمنظومة الأمم المتحدة.
- تفضل بزيارة الموقع un.org/un80-initiative.

تواصلنا العالمي

70 مليون

متابع على وسائل التواصل الاجتماعي
من خلال حسابات الأمم المتحدة
(@unitednations)
عبر المنصات بتسع لغات

295 000

زائر يقومون بجولات بصحبة مرشدين
في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف
وفيينا ونيروبي

التواصل

استطعنا بفضل جهودنا المنسقة في مجال التواصل والتوعية إطلاع الجماهير العالمية على أنشطة الأمم المتحدة في ميادين التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وعززنا سلامة المعلومات. وأتحنأ إمكانية الاطلاع على وقائع الأعمال الحكومية الدولية ببث ما بلغ عدده 4 600 من الجلسات والمناسبات على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة إما بثا مباشرا وإما بناء على الطلب، وبلغ عدد المرات المختلفة لتنزيل الوثائق والمنشورات الرسمية 34 مليون مرة. ووسعنا نطاق التواصل باستعمال لغات متعددة في نقل الأنباء وتنظيم الحملات وتنفيذ أنشطة التوعية.

خدمات المؤتمرات

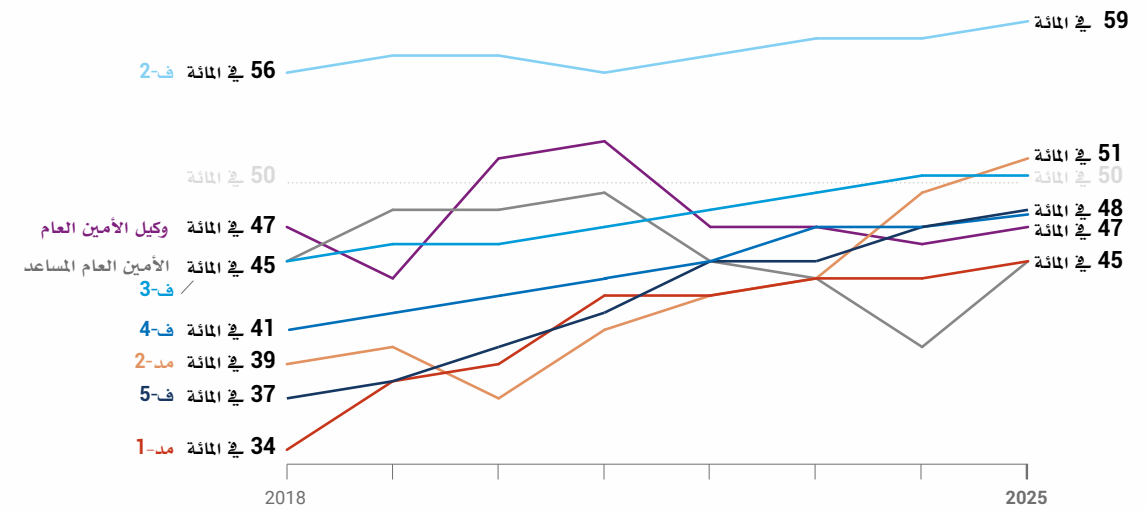
قدمنا الدعم للعمليات الحكومية الدولية بواسطة خدمات المؤتمرات المتعددة اللغات، مستعينين بخبرة الموظفين وبالتكنولوجيات المتخصصة في خدمات المؤتمرات. وشملت الخدمات التي أسديناها في نيويورك وجنيف وفينا ونيروبي دعم ما يفوق 5 800 اجتماع بخدمات الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست وترجمة ما يربو على 205 ملايين كلمة. وأفضى التدريب الموجه لقدراتنا الداخلية وتوزيعها بطريقة مرنة إلى الاستفادة القصوى من إمكاناتها، في حين ساهمت مبادرات تشجيع تعدد اللغات وتيسير إمكانية الوصول في تقوية المشاركة الشاملة للجميع في الدبلوماسية المتعددة الأطراف.



ضابط أمن تابع للأمم المتحدة وشريكه
الكلب تشيد أثناء أداء مهامهما في قاعة
مجلس الأمن قبل انعقاد إحدى الجلسات.
(نيويورك؛ حزيران/يونيه 2025)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/لوي فيليببي

الالتزام بالتكافؤ بين الجنسين يؤتي ثماره

النسبة المئوية للموظفات المعيّنات بعقود محددة المدة ومستمرة ودائمة في الفئة الفنية والفئات العليا (من الرتبة ف-2 إلى رتبة وكيل الأمين العام) في الأمانة العامة، 2018-2025

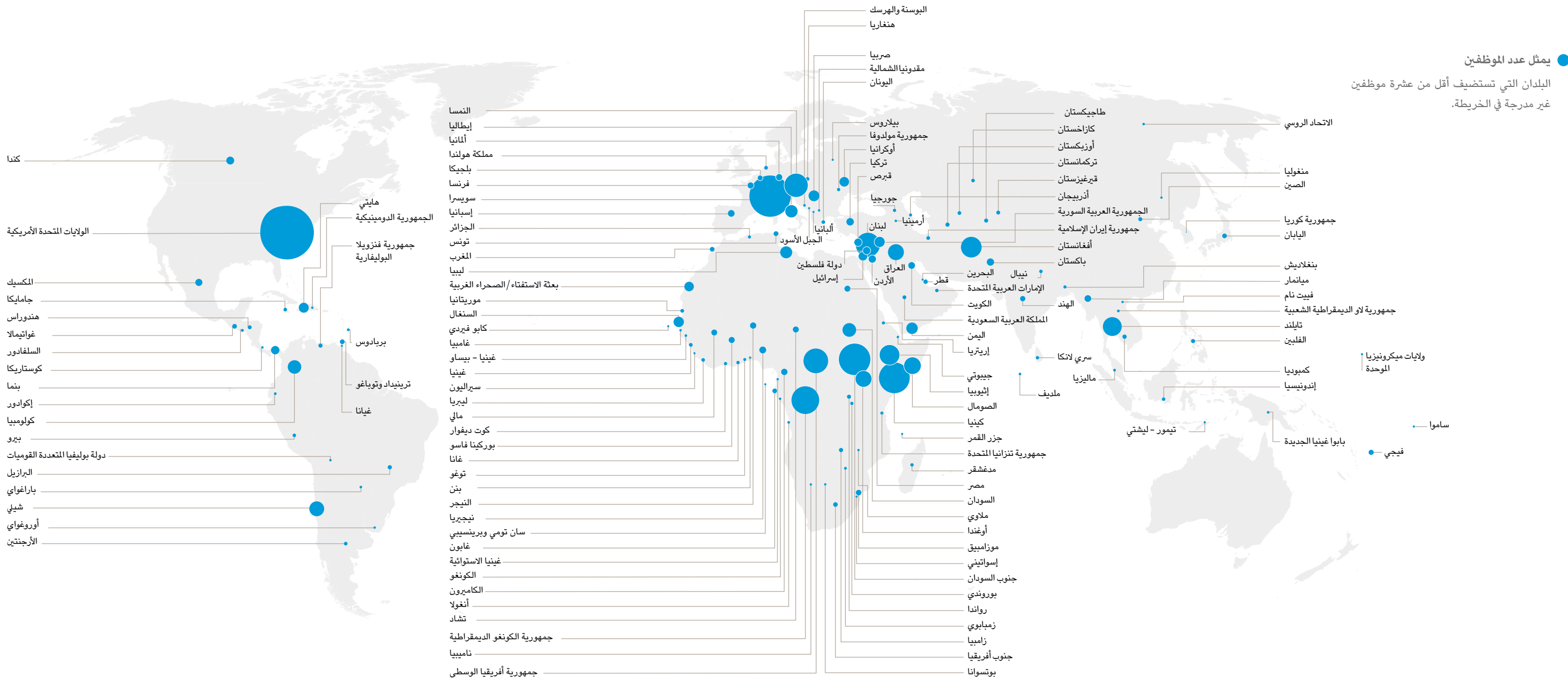


في ضوء إطلاق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، يلتزم الأمين العام بالنهوض بالتكافؤ في الأمانة العامة على جميع المستويات، بدءا بالموظفين الدوليين في الفئة الفنية والفئات العليا، في التعيينات بعقود محددة المدة ومستمرة ودائمة.

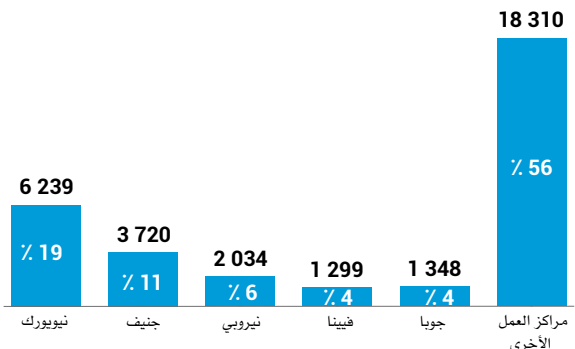


متدربة في الأمم المتحدة تعرض المجموعة الجديدة
من زي مرشدي الجولات خلال حفل الإطلاق.
(نيويورك؛ نيسان/أبريل 2025)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/مارك غارتن

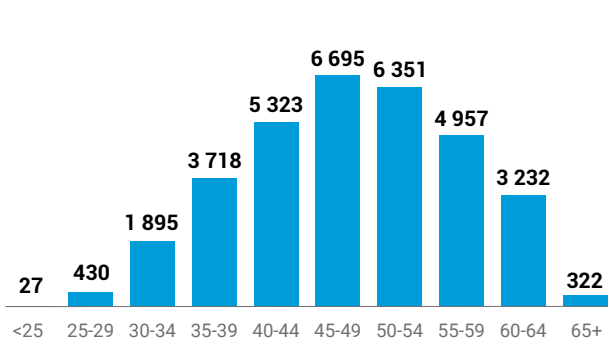
عمل أكثر من 32 000 موظف في الأمانة العامة للأمم المتحدة على صعيد العالم في عام 2025



الموظفون حسب الموقع، 2025



الموظفون حسب الفئة العمرية، 2025



لا شيء يضمن أن الحدود والتسميات الجغرافية والبيانات الأخرى ذات الصلة المبينة في الخرائط خالية من الأخطاء، كما أن إيرادها لا يعني بالضرورة أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً.

الموظفون حسب نوع الجنس، 2021-2025

